منظمة المرأة العربية

الدراسات المسحية للمشروعات الموجهة للمرأة
فى المجال الاجتماعى

تقرير
جمهورية مصر العربية

إعداد
الدكتورة نادية حليم

2009

تقديم

تهدف منظمة المرأة العربية إلى النهوض بأوضاع المرأة العربية ، والتوعية بأهمية مشاركتها فى تنمية مجتمعاتها العربية ، وتحقيق التنسيق والتعاون بين الأعضاء فيما يتعلق بجهود التمكن والتوعية فى المجالات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والقانونية .

ولتحقيق الأهداف السابقة ، فإن جهداً ينبغى أن يتوجه إلى المشروعات التى تهدف النهوض بالمرأة العربية ، هذا الجهد الذى يستلزم بالضرورة أن تسبقه خطوة أساسية وهى التعرف على الوضع الحالى لهذه المشروعات لتفادى التكرار من جانب ، وللاستفادة من عوامل النجاح وتجنب عناصر التحدى أو الإخفاق التى واجهتها وتواجهها المشاريع المطبقة فى مجال المرأة فى المنطقة العربية .

ويقدم هذا التقرير الوضع الحالى للمشروعات الاجتماعية فى مجال المرأة فى ج . م . ع . متوخيا أن يسهم فى كل ما من شأنه رسم صورة واضحة لهذه المشروعات .

فهرس المحتويات

تقديم
الفصل الأول : مقدمة منهجية
أولاً : الأهداف
ثانيا : الأهمية
ثالثا : الإجراءات المنهجية
الفصل الثانى : أوضاع المرأة فى جمهورية مصر العربية :
لقطات سريعة
أولا : نبذة عن ج . م . ع
ثانيا : أوضاع المرأة المصرية : مؤشرات اجتماعية
ثالثا : وضعية المشروعات الخاصة بالمرأة فى المجال الاجتماعى
الفصل الثالث : **الوضع الراهن للمشروعات الاجتماعية**
أولا : توزيع المشروعات بحسب المجالات التى تتناولها
ثانيــاً : تنفيذ المشروعات
ثالثــاً : أهداف المشروعات وطبيعة النشاط
رابعـاً : أساليب التقييم والمتابعة
خامساً : الإنجازات والمشكلات وأساليب المواجهة
سادساً : الآفاق المستقبلية
نتائج واستخلاصات
ملاحـــــــــــق

الفصل الأول
مقدمة منهجية

أولاً : الأهـــــــــــداف
ثانيا : الأهميـــــــــــة
ثالثا : الإجراءات المنهجية

الفصل الأول
مقدمة منهجية

أولا : **أهداف الدراسة**
تهدف الدراسة ـ بصورة عامة ـ إلى الوقوف على الوضع الحالى للمشروعات الاجتماعية التى تسعى إلى تمكين المرأة والنهوض بأوضاعها ، ومشاركتها فى تنمية مجتمعها ، كما تهدف إلى التعرف على المجالات والموضوعات التى تحظى بالاهتمام ، ويتم التركيز عليها ، والأخرى التى ـ رغم أهميتها ـ ربما لاتحظى بنفس الاهتمام . وإذا كانت منظمة المرأة العربية ـ القائمة بهذه الدراسة ـ تهتم فى خطتها للنهوض بالمرأة أن تتلافى المشاريع المتكررة ، وأن تقف على ما تم تنفيذه بنجاح ، والمشكلات التى تواجه البعض منها ، فإن هذا الجهد البحثى يسهم بصورة جيدة فى تحقيق هذا الهدف .

تركز هذه الدراسة على المشروعات الاجتماعية ، مع إبراز مواطن التركيز ، والعوامل التى تساعد على نجاح المشروع أو إعاقته . وتشمل المشروعات الاجتماعية المجالات التالية :

- تعزيز المكانة الاجتماعية للمرأة ودورها فى الأسرة والمجتمع .
- مواجهة صور التمييز السلبى ضد المرأة .
- الحماية من العنف بكل أشكاله .
- رفع وعى المرأة تجاه النوع الاجتماعى ، وتعديل صورة الذات .
- تكوين المهارات وصقل القدرات .

ثانيا : أهمية الدراسة

تشكل المرأة بوزنها النسبى إلى إجمالى السكان ركيزة أساسية فى التنمية . ويؤثر وضعها الاجتماعى ، والاقتصادى ، والثقافى ، والسياسى على كل جوانب التنمية . وهناك الآن إجماع عالمى باعتماد منهج حقوق الإنسان عند معالجة أى مشكلة أو قضية تتناول الإنسان بغض النظر عن السن ، أو النوع ، أو أى محددات أخرى . وقياساً على هذا المنهج الحقوقى ظهرت نواحى القصور والضعف فى وضعية المرأة ، وأهمية التدخل لتعديل وعلاج هذا القصور ، ومن هنا كان الاهتمام من جانب السياسات العامة : الحكومية والأهلية بتمكين المرأة وذلك باستخدام مداخل متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية . وتستدعى شمولية هذه المداخل أن تسعى هذه المداخل جميعها فى اتجاه تكاملى يؤدى فى النهاية إلى تحقيق الأهداف .

ومن الأهمية بمكان أن يتم ترشيد الجهود المبذولة حتى لا يأتى الاهتمام بجانب على حساب الجوانب الأخرى . وقد سبق هذه الدراسة عدة دراسات أخرى شملت مجالات التعليم ، والصحة ، والإعلام ، والقانون ، والاقتصاد ، والسياسية . وتسهم الدراسة الحالية فى تغطية مجال آخر وهو المجال الإجتماعى حتى تكتمل الصورة .

ثالثاً : الإجراءات المنهجية

*** منطق اختيار المشروعات**

بداية فإن المشروعات التى تناولتها هذه الدراسة لايمكن أن يطلق عليها "عينة" بالمفهوم العلمى ، وذلك لأن مفهوم العينة يعنى أن تتوفر للباحث قاعدة بيانات شاملة لمفردات المجتمع الأصلى يمكن عن طريقها سحب عينة ممثلة لكل التوزيعات الداخلية لهذا المجتمع (وهو فى هذه الدراسة المشروعات الاجتماعية الموجهة إلى المرأة المصرية) ، ويمكن اعتبارها تجاوزا عينة عمدية . وتعود صعوبات الحصول على عينة ممثلة للمجتمع الأصلى إلى الأسباب التالية :

- عدم وجود مصدر يمكن الحصول منه على قاعدة بيانات لهذه المشروعات ، ولا يوجد حصر ـ ولو تقريبى ـ لها فى أى مصدر أو موقع الكترونى .
- تمثل الجمعيات الأهلية المصدر الأول فى تنفيذ هذه المشروعات الاجتماعية الموجهة إلى المرأة . ويشير الدليل الصادر عن اتحاد الجمعيات الأهلية سنة 2008 إلى وجود 15154 جمعية موزعة على (26) محافظة . وبالتالى يتعذر تماما حصر المشروعات من واقع ما تقوم به كل جمعية ، حيث يمكن أن يتم ذلك عبر دراسة أخرى تخصص لهذا الغرض .
- التعقيدات البيروقراطية التى تحكم القطاع الحكومى والوزارات ذات الصلة .

وللتغلب على هذه الصعوبات كان من اللازم وجود معيار آخر لاختيار المشروعات ، وهو الاحتكام إلى التوزيع العددى للجمعيات الأهلية على مستوى محافظات الجمهورية بحيث يتم اختيار المحافظات التى يوجد بها أكبر عدد من الجمعيات الأهلية ، ثم يختار فى كل محافظة أكثر الجمعيات المعروف عنها النشاط والجدية واتساع رقعة العمل فى مجال المرأة . (ملحق رقم 1) يتناول توزيع الجمعيات على محافظات الجمهورية .

يوضح التوزيع الجغرافى للجمعيات على محافظات الجمهورية أن محافظة القاهرة والجيزة (بما فيها قليوب) ، ثم محافظة الإسكندرية ، ومحافظة المنيا فى الوجه القبلى هى أكثر المحافظات من حيث عدد الجمعيات الأهلية بها . لهذا

تقرر أن يبدأ العمل فى هذه المحافظات ، على أن يظل الباب مفتوحا لإضافة محافظات أخرى إذا تطلب الأمر ذلك .

تجدر الإشارة إلى أن المشروعات التى تنفّذ فى هذه المحافظات لاتقتصر فقط على هذه المحافظات بل تتعداها إلى تطبيق المشروع فى ريف وحضر محافظات أخرى .

روعى فى اختيار الجمعيات الأهلية فى كل محافظة من المحافظات المذكورة أن تكون من الجمعيات المعروف أن لها إنجازات متعددة فى مجال المرأة . أما الأجهزة الحكومية فقد اقتصر العمل معها على أهم وزارتين لهما صلة مباشرة بتمكين المرأة وهما وزارتى التضامن الاجتماعى ، والصحة . كما تمت تغطية المشروعات الاجتماعية التى يقوم بها المجلس القومى للمرأة باعتباره الجهة الرئيسية ذات الصلة بنهوض المرأة فى مصر ، وأيضا مركز البحوث بالجامعة الأمريكية نظرا لقيامة ببعض من هذه المشروعات .

استغرق جمع المادة شهرى 6 ، 7 سنة 2009 . وتم جمع المادة من (38) جمعية أهلية ، ووزارة ، ومؤسسة أو مركز بحث (ملحق رقم 2) ، واشتملت المشروعات على (120) مشروعاً تم استبعاد 18 مشروعاً منها لعدم وجود المكّون الاجتماعى المتفق عليه بشكل واضح . وبذلك يكون إجمالى المشروعات التى اعتمدتها الدراسة 102 مشروعاً .

ورغم أن الفترة الزمنية المطلوب أن تشملها الدراسة هى من 2005 ـ 2009 ، إلا أن من المشروعات ما ترجع بدايته إلى سنوات سابقة على هذا التاريخ ولكنه مازال مستمرا حتى وقت جمع المادة .

تجدر الاشارة أيضا إلى أن التغطية الجغرافية للمشروعات شملت المحافظات الأخرى والمدن والقرى التى تمتد أنشطة المشروع إليها ، سواء عبر فروع الجمعية أو عبر جمعيات أخرى يتم تطبيق المشروع من خلالها بتكليف من الجمعية المركزية أو الجمعية الأم . ومثال ذلك :

- رابطة المرأة العربية : وتطبق مشروعاتها فى محافظات وقرى (6 أكتوبر ، وحلوان ، وبورسعيد ، والمنيا ، والفيوم ، والشرقية (بيشة عامر) ، ومركز منيا القمح ، ومحافظة جنوب سيناء) .
- مؤسسة كير : وتنفذ مشروعاتها فى المحافظات والمراكز التالية : سوهاج ، قنا (مركز قوس وأرمنت) ، الفيوم ، بنى سويف (مركز الفشن وأهناسيا) ، والقاهرة ، والمنوفية ، والشرقية ، والقليوبية ، و6 أكتوبر .
- الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية : وتنفذ مشروعاتها فى : القليوبية ، وبنى سويف ، والمنيا .
- الجمعيات التى تعمل فى محافظة المنيا وهى : رسالة النور ، جمعية تنمية المجتمع المحلى ، وجمعية الجيزويت والفرير ، وجمعية سان مارك ، جمعية الأمل للنهوض بالمرأة ، وجمعية المنشية للتربية والتنمية .

هذه الجمعيات السابقة تنفذ مشروعاتها فى : أبو قرقاس ، ماقوسة ، نزلة حسين ، منشأة الذهب القبلية ، قرية عبيد ، أبو قرقاص البلد ، مطاى ، سفط اللبن ، بنى حسن الأشراف ، زاوية سلطان ، عزبة شلبى ، عزبة القاضى ، عزبة كامل عوض ، نواحى البرجاية ، داقوف ، القطوشة ، منقطين ، قرية الجرفش ، صفط الخمار ، بنى مهدى ، منهرى ، الكرن ، عزوز ، الفكرية .

- جمعية تنظيم الأسرة فى الجيزة : وتنفيذ مشروعاتها فى فرى : القبايات ، الباويطى ، منديشة ، القصر ، الكدامة ، صول ، عرب بنى صالح .

هذا العرض السابق لمناطق تنفيذ وتطبيق المشروعات يوضح مدى الاتساع الجغرافى الذى تغطية هذه المشروعات وشمولها للعديد من المحافظات ريفها وحضرها .

* صعوبات الدراسة

واجهت الدراسة صعوبات متعددة نعرض لأهمها فيما يلى :

أ ـ صعوبات خاصة بمجتمع الدراسة

- عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد المشروعات الموجهة إلى المرأة ، وصعوبة الاسترشاد عنها عن طريق إسم الجمعية ، حيث أن أغلبها يضع فى الإسم مصطلح التنمية ، ويدرج تحت هذا المسمى مجالات كثيرة ، لخدمة فئات متعددة ، وأهداف متباينة .
- غياب توصيف واضح وغير ملتبس لما هو مقصود "بالمشروعات الاجتماعة" المعنى بها هـذا التقرير ، وفض الإشتباك مع مجالات أخرى اجتماعية أيضا تم تناول كل منها في دراسة مستقله أخرى وهى : (الصحة ، والتعليم ، والإعلام ...) مع الأخذ فى الاعتبار إلى أن من المجالات التى تم تحديدها لهذه الدراسة ما تم التعرض له بالفعل فى التقارير سابقة الذكر .
- البيروقراطية الشديدة من جانب الوزارات ، والتى جعلت من تغطية ما بها من مشروعات من الأمور شبه المستحيلة ، لا سيما مع ميزانية وتوقيت محدد للإنجاز ، وقد عانى الفريق البحثى كثيرا لكى يحصل على موافقة بتغطية هذه المشروعات رغم إرسال الخطابات الرسمية التى أعدتها منظمة المرأة العربية خصيصا لتسيير وتيسير العمل الميدانى . ولم ينجح فريق العمل ـ مع وزارة الصحة تحديداً ـ فى الحصول على بيانات عن المشروعات التى تقوم بها ، فيما عدا مشروع واحد تمت تغطيته من جانب المسئولين عنه من خارج الوزارة .
- احتاجت الجمعيات الأهلية أيضا إلى عدة زيارات لفحص ما لديها من مشروعات واختيار ما يتطابع مع أهداف الدراسة ، وللحصول على مواعيد لمقابلة المسئولين عن كل مشروع ، ثم لتغطية المادة المطلوبة ، واستكمال أو تصحيح ما تم جمعه من معلومات فى الزيارة السابقة .

ب ـ صعوبات خاصة بجمع البيانات

- لم يتيسر للباحث ـ فى عدد كبير من المشروعات ـ الإطلاع على وثيقة المشروع حتى يمكن إدراج الأهـداف تحديـدا كمـا وردت بها ، وللتعرف بدقة على المستهدف والمستهدفين ، ولهذا تم ترك هذا الأمر لما يدلى به المسئول عن المشروع . وينطبق ذلك أيضا على الميزانية المخصصة للمشروع لاسيما بالنسبة للمشروعات التى استمرت بعد انتهاء التمويل الذى كان مخصصاً لها .

جـ ـ صعوبات فى تكوين الاستمارة

- صعوبة الحصول على إجابات دقيقة على سؤال رقم (12) ، نظرا لأن غالبية المشروعات تستفيد من مقر الجمعية وتجهيزاتها دون تخصيص أدوات ومعدات وتجهيزات خاصة بكل مشروع على حدة .

- كثرة عدد الأسئلة المفتوحة التى استدعى حصر وتصنيف الإجابات عليها فى مجموعات متجانسة جهدا ووقتاً كبيراً .

*** أسلوب تحليل البيانات**

اعتمد تحليل البيانات على المنهج الوصفى التحليلى فى تفسير البيانات ، وتم استخدام الأسلوب الإحصائى فى تفريغ وعرض البيانات والتعامل معها إحصائيا ، وذلك بالنسبة للأسئلة المغلقة ، أما الأسئلة المفتوحة ، فقد تم إعادة تصنيف ما جاء بكل منها فى مجموعات متجانسة توخياً لسهولة العرض . تناولت هذه الأسئلة : المجالات التى غطتها هذه المشروعات ، والأهداف والأنشطة ، والمشكلات والصعوبات ، وكيفية التعامل معها ، وأخيراً المجالات التى رأى المسئولين عن هذه المشروعات أنها تحتاج إلى تغطيتها فى مشروعات مستقبلية .

الفصل الثانى
أوضاع المرأة فى جمهورية مصر العربية
لقطات سريعة

أولا : نبذة عن ج . م . ع
ثانيا : أوضاع المرأة المصرية
ثالثا : وضعية المشروعات الخاصة
بالمرأة فى المجال الاجتماعى

الفصل الثانى
أوضاع المرأة فى جمهورية مصر العربية

أولاً : نبذة عن جمهورية مصر العربية

تقع مصر فى الركن الشمالى الشرقى من قارة أفريقيا ، يحدّها من الشمال الحدود الدولية للبحر الأبيض المتوسط ، ويحدّها شرقاً الحدود الدولية للبحر الأحمر ، ويحدّها فى الشمال الشرقى الحدود الدولية مع فلسطين ، ويحدّها من الغرب الحدود الدولية مع الجماهيرية الليبية ، ويحدّها جنوبا الحدود الدولية مع جمهورية السودان . وتعد مدينة القاهرة هى عاصمة ج . م . ع ، واللغة العربية هى اللغة الرسمية ، ونظام الحكم جمهورى .

تقع مصر فى قلب العالم العربى على مساحة 1010,4 ألف كم2 ، يشكل المأهول منها فقط نسبة 7,8% من إجمالى المساحة الكلية . تنقسم إداريا إلى 26 محافظة بها 184 مركز ، ويصل عدد المدن إلى 217 مدينة ، و4671 قرية (قرى توابع) [1] .

يمثل سكان الحضر 43,09% من إجمالى عدد السكان فى تعداد 2006 ، وسكان الريف 56,91% من هذه الجملة . وتمثل نسبة الذكور 51,13% كما تمثل نسبة الإناث 48,87% فى ذات التعداد .

يبلغ عدد الأسر فى الجمهورية 17,289,299 أسرة : منها 7,844,852 أسرة فى الحضر ، و9,444,447 أسرة فى الريف ، ويبلغ متوسط أفراد الأسرة 4,18 فرد / أسرة ، ينخفض إلى 3,95 فرد / أسرة ، ويرتفع إلى 4,38 فرد / أسرة فى الريف . وتصل نسبة الأمية إلى 29,71% من المصريين فى مرحلة السن 10 سنوات فأكثر ، يشكل الذكور منهم نسبة 38,47% والإناث 61,53% [2] .

---

(1) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، وصف مصر بالمعلومات ، 2007 ، الجزء الأول ، ص ص 3 - 4 .
(2) الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، تعداد 2006 ، مايو 2008 .

تجدر الإشارة إلى تضاعف سكان مصر نحو ثلاث مرات خلال النصف الثانى من القرن العشرين من حوالى 20 مليونا عام 1950 إلى حوالى 64 مليونا عام 2000 ، ويصل عدد السكان الآن إلى حوالى 80 مليون نسبة . كان ولازال لهذا النمو السريع للسكان أثره على الخدمات من حيث الكم والكيف ، كما يشكل تحدياً أمام جهود المحافظة على مستويات المعيشة ، لاسيما فيما يتعلق بالموارد المحدودة من المياه والأرض الزراعية .

وتصل حصة مصر من مياه النيل إلى 55 مليار متر مكعب سنوياً ، ومن ثم فإن متوسط نصيب الفرد سنوياً الذى كان يبلغ نحو 1000 متر مكعب فى أوائل التسعينيات سيصل إلى 500 متر مكعب عام 2020 إذا استمرت الزيادة السكانية على ما هى عليه . وتجدر الإشارة إلى أن مصر تستقبل سنويا أكثر من مليون ونصف مولود جديد 33% منهم لديه ثلاثة إخوة على الأقل ، 95% منهم عمر أمهاتهم أقل من 20 سنة أو أكبر من 40 سنة [1] .

ثانيا : أوضاع المرأة فى مصر

تمثل التنمية البشرية عملية تحرير سياسى ، واقتصادى ، واجتماعى ، وثقافى ، وتستهدف تحرير الطاقات الكامنة للمواطنين ، وإطلاق قدراتهم على المشاركة ، فى ظل إطار مؤسسى قادر على العطاء والإبداع ، ومواكب للمتغيرات ، ومستوعب لكل الطاقات والقوى البشرية [2] .

وفى إطار الاهتمام بقضايا التنمية والتحديث يتعاظم الاهتمام بالمرأة على المستوى المحلى والإقليمى والدولى ، ويبدو جلياً أهمية الخروج بها إلى واقع اجتماعى أكثر رحابة ، ورؤية أكثر طموحاً ورغبة فى مشاركتها الفاعلة ، وإزالة المعوقات الماثلة أمام تحقيق ذلك .

يتطلب تحقيق الأهداف السابقة العمل على محورين : محور يشمل ما يتصل ببنية المجتمع بأبعاده القانونية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والاجتماعية ، ومحور يتعلق بإدراك المرأة لذاتها ، والثقة بنفسها وقدرتها على فرض وجودها ، والتعامل مع ما يتاح أمامها من أنشطة ومبادرات .

---

(1) الحزب الوطنى الديموقراطى ، المشكلة السكانية فى مصر ، 2003 ، ص ص 1 - 2 .
(2) المجلس القومى للمرأة ، المرأة المصرية فى مواقع القيادة ، تقرير لجنة المحافظات ، 2008 ، ص 6 .

وتنتشر فى المجتمع المصرى الآن مصطلحات كثيرة تتناول مشاركة المرأة ، وإدماجها فى خطط التنمية والتمكين ، وتكافؤ الفرص كمحصلة لحوارات متصلة

ومستمـرة عبـر سنـوات طويلـة شاركت فيها نساء مص من كل المستويات سعياً وراء تغيير أوضاعهن ، وتحسين مستويات معيشتهن ، وتحقيق مساواة عادلة تتيح للجميع ـ رجالاً ونساء ـ المشاركة فى صنع التنمية ، وفى جنى الثمار .

وإلى جانب الآليات الحكومية التى تتجه إلى الدراسة والتخطيط ووضع السياسات لإدراج المرأة فى المجالات المختلفة للتنمية ، هناك المجتمع المدنى والمؤسسات الأهلية التى تعنى بإنشاء حركة مجتمعية واسعة ترفض كل ما يفّرق ويضعف الكيان النسائى ، وتسعى إلى العمل فى مجال تنمية وتحسين أوضاع المرأة فى كل المحافظات ، وهى فى سعيها هذا لاتجد الطريق أمامها ـ دائما ـ معبّداً ، بل هناك من المثبطات الكثير ، لاسيما فى التعامل مع جهاز للدولة كبير يسيطر على شريحة كبيرة من العاملين فيه فكر قديم .

وفيما يلى لمحات ومقتطفات سريعة عن الأوضاع الاجتماعية للمرأة المصرية تشمل مجالات التعليم ، والصحة ، والعمل ، كما تشمل عدد من القضايا التى تحتاج إلى مناقشات مجتمعية حولها مثل : العنف ، والمشاركة فى الحياة العامة والسياسية ، وقوانين الأحوال الشخصية .

*** فى مجال التعليم**

تعكس البيانات ارتفاع معدلات الأمية بين الإناث (51% فى مقابل 29% للرجال) ، غير أن هذه الفجوة آخذة فى الضيق بين الأعمار الصغيرة مقارنة بالأعمار الأكبر ، ويؤكد على ذلك انخفاض الأمية بين الأجيال الحديثة . وتوضح بيانات وزارة التربية والتعليم أن نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائى هى 96% للذكور ، فى مقابل 94% للإناث (2005 / 2006) ، وتصل فى الإعدادى إلى 100% للطلبة مقابل 97% للطالبات ، وتسجل النسبة 72% للطلبة و73% للطالبات فى المرحلة الثانوية .

ولعلاج من فاتهن الالتحاق بالتعليم أنشأت مدارس الفصل الواحد بالقرار رقم 255 لسنة 1993 تحت إشراف وزارة التربية والتعليم . وقد ارتفع عدد هذه المدارس من 418 مدرسة عام1993/1992 إلى 3147 مدرسة عام 2004 / 2005 .

* فى مجال الصحة

تعّبر مؤشرات الصحة المتوفرة عام 2006 عن انخفاض معدلات الوفيات ، وارتفاع توقع الحياة عند الميلاد لكل الشرائح العمرية ، وبين الذكور والإناث على السواء (73,6 سنة للمرأة فى مقابل 69 سنة للرجل) .

وتعد أمراض الجهاز الدورى الدموى غالباً هى السبب الرئيسى للوفاة بين الرجال والنساء فى الأعمار 25 سنة فأكثر ، بينما كان النزيف هو السبب الرئيسى لوفيات الأمهات ، مما يوضح الاحتياج إلى خدمات أكثر لرعاية الأمومة والطفولة خاصة فى الريف . ويشير الوضع الحالى إلى حدوث 75 حالة وفاة لكل 100,000 مولود حى ، بينما هى فى الدول المتقدمة 10 حالات لكل 100,000 مولود حى [*] .

ولازالت المرأة المصرية أسيرة الإنجاب الكثير ، وتشير النتائج الأولية للمسح الصحى الديموجرافى 2008 إلى استمرار معدل الإنجاب عند (3) أطفال ، بينما المستهدف الوصول إليه هو 2,1 طفل لكل سيدة . وفيما يتعلق باستخدام وسائل تنظيم الأسرة فإن مستوى الاستخدام ظل مستقراً عند 60% فى الفترة

من 2003 ـ 2008 . وتتوقف أكثر من ربع السيدات المستخدمات عن استخدام الوسائل خلال الـ 12 شهراً الأولى من بدء الاستخدام . وتحتاج هذه المشكلات إلى أخذ خطوات حاسمة وغير تقليدية فى مواجهتها .

هذه المؤشرات السابقة تفيد وضعاً سكانياً يحتاج إلى جهود إضافية يمكن أن تؤدى إلى زيادة سكانية منضبطة بما يسمح لجهود التنمية أن تنعكس على كيف وكم خدمات أفضل ، وتحسين مستوى معيشة المواطنين ، وحماية أكبر لصحة المرأة والطفل .

---

* الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مركز الأبحاث والدراسات السكانية ، وضع المرأة والرجل فى مصر ، 2007 ، ص ص 6 ـ 21 .

* فى مجال العمل

لازالت مساهمة المرأة فى قوة العمل ضعيفة . ولازالت تعانى بصورة أكبر من الرجل من الظروف العارضة كالأزمة الاقتصادية العالمية التى يمر بها العالم اليوم . ارتفعت العمالة النسائية من 18% من إجمالى قوة العمل عام 1984 إلى 22% عام 1995 ، ثم وصلت إلى 23% عام 2005 مع تفاوت واضح بين المحافظات ، حيث ترتفع هذه النسبة إلى ذروتها فى محافظة البحيرة (37,3%) ، وتنخفض إلى أدناها فى محافظة الفيوم (11,3%) فقط (*) .

وتعانى النساء من عدم القدرة على النفاذ إلى سوق العمل ، ومعدلات بطالة أعلى من معدلات البطالة بين الذكور ، حيث تصل عام 2005 إلى 1ر7% بين الذكور فى مقابل 25,1% بين الإناث . ويعكس ذلك مدى تأثر فرص النساء فى سوق العمل بالمتغيرات الدولية والإقليمية ، والمحلية . وتتزايد مشاركة المرأة فى سوق العمل فى المرحلة العمرية 20 ـ 35 ، ثم تنخفض تدريجيا فى المراحل العمرية الأعلى مما يعكس تأثير دور المرأة الانجانى على عملها .

ويلعب القطاع غير الرسمى دوراً هاماً فى الاقتصاد المصرى . وهو العمل الذى يتم بطريقة غير رسمية ، ومن ثم فهو لا يخضع لرقابة الدولة ، ولا يتمتع العاملون به بنظم الضمان الاجتماعى ، أو أى مزايا أخرى . وهناك صعوبة فى تقدير حجم العاملين بهذا القطاع لأن أنشطته غير مسجلة ، ولا تؤخذ بعين الاعتبار عند إعداد الكثير من الإحصائيات . ويشكل تعريف هذا القطاع صعوبة أكبر بالنسبة للنساء نظراً للتداخل الذى يحدث بين الأنشطة الثلاثة (رسمى / غير رسمى / عائلى) . ومن بحث العمالة بالعينة تم اعتبار المشتغلون خارج المنشآت هم من يمثل القطاع غير الرسمى ، بينما المشتغلون داخل المنشآت هم الذين يمثلون القطاع الرسمى . ومن إجمالى العمالة النسائية تعمل 38,5% منها فى القطاع الحكومى ، و2% فقط فى القطاع العام ، و59,5% فى القطاع الخاص ، بينما يعمل 21,6% من الرجال فى القطاع الحكومى ، و3,6% فى القطاع العام ، و74,8% فى القطاع الخاص (**) . ويعمل فى القطاع غير الرسمى عام 2005 1,8 مليون إمرأة ،

(*) المصدر السابق ، ص ص 72 ـ 86 .

(**) المصدر السابق ، ص ص 86 ـ 111 .

و7,2% مليون رجل . تشكل عمالة الرجال فى القطاع غير الرسمى نسبة 45,9% من إجمالى العمالة ، بينما تشكل العمالة النسائية فى هذا القطاع

48,2% من إجمالى العمالة النسائية . ويدعو تزايد عدد العاملين فى هذا القطاع إلى القلق نظراً لعدم وجود اتفاقيات رسمية لضمان حقوق العمال فى هذا القطاع ، وعليهم تحمّل مخاطر وصدمات دورة النشاط الاقتصادى ، فالعاملون فى هذا القطاع لايحصلون على أية مزايا ، ولا تحميهم قوانين عمل أخرى . وهذا الأمر يدعو إلى القلق بصورة أكبر إذا كان الأمر متعلقا بالنساء اللاتى قد يواجهون تمييزاً فى العمل ، ومحاولتهن التغلب على ظروف السوق ، ومسئوليات الإنجاب والعائلة .

وتصل نسبة الأسر التى تعولها نساء إلى 22% من الأسر ، أغلبهن من الأميات (66% منهن أميات) ، كما أن الغالبية من المطلقات والأرامل (71 ـ 84,7%) ، وتعانى معظمهن من انخفاض المستويات الاقتصادية ، والاجتماعية .

وتقل فرص حصول المرأة على القروض نتيجة صعوبة حصولها على الأراضى والعقارات أو الأصول الرأسمالية التى تعد ضماناً للحصول على هذه القروض ، ولهذا فإن أغلب ما تحصل عليه من قروض هى قروض متناهية الصفر (ثلثى القروض التى يمنحها الصندوق الاجتماعى من القروض المتناهية الصفر هى من نصيب النساء) .

وتعانى المرأة من العبء المزدوج عليها ، مما يسهم فى انسحابها من سوق العمل . يساعد على ذلك أيضا عدم توفر دور الحضانة رغم النص عليها فى القانون . والفرص المتاحة ناقصة وغير مكتملة ، وتحتاج إلى تفاهمات أكبر مع المستثمرين وأصحاب الأعمال ، كما تحتاج المرأة العاملة إلى مرونة فى ساعات العمل ، ووسائل نقل .

وتتأثر قدرات المرأة المصرية ، ومشاركتها الاقتصادية بما تحصل عليه من تدريب ، وما تمتلكه من أراضى وأصول رأسمالية . ويصل نصيب النساء من الأراضى الزراعية إلى 5,7% ، وحيازتها للثروة الحيوانية والداجنة ما بين 3,5% ـ 4,9% ، والمناحل 2,8% ، والآلات الزراعية ما بين 2,8% و 2.9% . أما التدريب المهنى فإن نصيب المرأة لا يتعدى 22,7% (1988 / 1999) .

تشير هذه المؤشرات السابقة إلى أهمية إعطاء فرص متساوية فى العمل والممتلكات لكل من الرجال والنساء على السواء لكى تتوازن فرص المشاركة فى كل المجالات . وعلى الجمعيات الأهلية دوراً مهماً فى تنمية المرأة فى الريف ، والمناطق النائية والعشوائيات ، ومساعدة المرأة على إقامة مشروعات صغيرة غير تقليدية ، مع إعلاء قيمة العمل ، والقضاء على المعوقات الاجتماعية والثقافية ، وتوفير الخدمات المساعدة على القيام بالمهام المتباينة الملقاة على عاتق المرأة .

تجدر الإشارة إلى أن المتخرجات من الإناث من الجامعة أعلى من الذكور (52% إناث) ، وأن المقدر تشغيلهن فى القطاع الخاص هو 29,000 فى مقابل 63,000 من الرجال .

ومن الأبعاد الثقافية ما يمارس ضغوطا شديدة على مسيرة وجهود تغيير أوضاع المرأة ، وهى أبعاد تحتاج إلى طرحها لحوار مجتمعى لاسيما ما يتناول منها صور العنف الموجه ضد المرأة ، وقوانين الأحوال الشخصية ، ومشاركة المرأة فى الحياة العامة والسياسية .

*** فى مجال المشاركة فى الحياة العامة والسياسية**

يثار فى الفترة الأخيرة موضوع مشاركة المرأة السياسية وأهمية التواجد المحسوس لها فى المجالس المنتخبة لاسيما وقد مضى نصف قرن على حصولها دستوريا على حق الترشيح والانتخاب ، ورغم ذلك لم يحدث تقدم فى هذا الموضوع ، وظلت مشاركتها تتراوح بين 1,5% و 2,5% . وفى سبيل تحقيق هذا التواجد المحسوس تم إضافة 64 مقعداً إلى المقاعد الأساسية فى مجلس الشعب يتم تخصيصها للمرأة على أن يتم ذلك بالانتخاب الفردى بين مرشحات من النساء فقط .

وتعنى المشاركة السياسية المشاركة فى اتخاذ القرارات التى تؤثر على تبنى سياسة ما تتعلق بكل جانب من جوانب حياة الإنسان أو المجتمع . وتبدأ العلاقة بالمجتمع من الرأى حول علاقات الدولة الخارجية ، وقراراتها الخاصة بذلك ، إلى الداخل فيشمل السياسات التى تتبناها الدولة فى كل مناحى الحياة (صحة ، وتعليم ، وزراعة ، وصناعة ، وتجارة ... إلخ) . ويدخل فى هذا الإطار الانضمام إلى الأحزاب والنقابات ، والمجالس المحلية والبرلمان ، وهى الطريق إلى تعبئة الناس حول أهداف وقضايا محددة ، والتمثيل الفعلى للآخرين ، والدفاع عن مصالحهم ، ثم آليات المحاسبة والشفافية التى تمكن متخّذى القرار فى المواقع المتبانية من المشاركة الفعلية المؤثرة .

وينتقل هذا المفهوم الواسع للمشاركة السياسية ليصل إلى آخر حلقاته وهو المشاركة فى اتخاذ القرارات فى الأسرة . ويتوقف حق المشاركة ، وسقفها ، وحدودها على طبيعة العلاقات التى تسود الأسرة ، والتى ينظمها العرف أو القانون . ومع سيطرة الاتجاه الأبوى التسلطى فى العلاقة بين الرجال والنساء فى المجتمع المصرى ، فان المحكوم به على المرأة دائما أن لاتكون لديها المبادأة والقدرة على أن تكون مشاركاً نداً فى أى دوائر أخرى خارج المنزل وهذه هى بداية التكوين السياسى لكل من الرجل والمرأة ، والطريق إلى تكوين مواطنين لديهم القدرة على اتخاذ القرار ، والمشاركة بالرأى ، والإحساس بالفاعلية . هذا النمط الذى تتربى عليه المرأة ، وهذه العلاقات الفوقية التى تتعرض لها فى الأسرة ، وما يمكن أن تواجهه من عنف نفسى ، وجنسى ، وجسدى ، وما يترسب فى أعماقها من إحساس بالتبعية ، هى ذاتها المرأة التى ستدخل البرلمان بهذه المكونات فكيف نتوقع أن يكون شكل مشاركتها ؟ بل كيف نتوقع ابتداء أن تكون لديها صلاحيات مكافئة مع الرجل لخوض انتخابات ـ حتى مع افتراض النزاهة الكاملة والشفافية ـ تفوز فيها بمقاعد ؟

* فى مجال العنف الموجه ضد المرأة

من المجالات التى تحتاج إلى طرحها فى حوار مجتمعى لمواجهة فاعلة ، موضوع العنف الموجه ضد المرأة . وموضوع العنف أصبح من المجالات المطروحة بشدة على صعيد الاهتمام الدولى ، والإقليمى ، والمحلى فى الآونة الأخيرة . ويعد الختان ، والزواج المبكر ، والتحرش والاغتصاب داخل وخارج مؤسسة الزواج ، والمتاجرة بالنساء ، وزنا المحارم أشكال متبانية لهذا العنف . ومن المسح الديموجرافى الصحى الأخير (2008) ، يظهر ما يلى :

- رغم خطورة ، وتجريم الزواج دون السن القانونى ، إلاّ أنّ 14% من الزيجات تتم فى هذه الأعمار . وتشير بيانات المسح المذكور إلى 9% من الإناث تزوجن عند عمر 15 سنة ، وترتفع نسبة من تتزوج فى الريف أقل من 16 سنة إلى 18,7% .

- يشير ذات المصدر إلى أن نصف السيدات اللاتى شملهن المسح قد تعرضن للعنف الجسدى من ضرب ، أو صفع ، أو ركل . وترى الغالبية من الذكور ، ونسبة مرتفعة من الإناث أن من حق الزوج معاقبة زوجته وذلك فى حالة عدم الطاعة ، أو الإهمال فى أداء شئون المنزل والأبناء .
- بالرغم من الجهود المبذولة لمواجهة عادة ختان الإناث ، فإن البيانات توضح أن 91% ممن هن فى مرحلة العمر 15 ـ 49 سنة مختونات ، وأن المتزوجات فى فئــة العمـر 15 ـ 49 سنة تؤيد 63% منهن استمرار الختان ، كما يؤكد 57% من الرجال على أهمية استمراره . ومــن السيـدات فـى مرحلـة العمر 25 سنــة هنــاك 80% منهــن مختونات (*) .

وتعود كل أشكال العنف السابقة ـ إضافة إلى العنف الاقتصادى ، والسياسى ـ إلى تراث ثقيل ومعاند للتغيير من العادات ، والتقاليد ، والنظرة الدونة إلى المرأة ، وأدوارها ، وإمكانياتها .

ومقاومة العنف ضد المرأة يحتاج إلى وضعه فى سياق أشمل يتناول العنف السائد فى المجتمع بصفه عامة ، والسياق الاجتماعى والاقتصادى الذى يفرزه ويغذية . تحتاج مواجهة العنف ضد المرأة إلى خلق حالة من الاستهجان المجتمعى تدينة وترفضه ، وتخلق وعيا بضرورة محاربته والقضاء عليه ، كما يحتاج إلى دعم مؤسسى ، وجهد لإعادة التأهيل النفسى والجسدى والاجتماعى ، وتوفير الحماية والرعاية الشاملة لضحايا العنف .

* فى مجال تأخر سن الزواج

من القضايا أيضا التى تحتاج إلى حلول سليمة لها ، قضية تأخر سن الزواج أو الانصراف عنه ، وهى المشكلة التى تسمى (بالعنوسة) ، ومحاولة حلها عن طريق الدعوة إلــى تعــدد

(*) النتائج الأولية للمسح الديموجرافى الصحى ، 2008 .

الزوجات . هذه الدعوة المهينة ليس فقط للمرأة ، بل للرجل والمرأة على السواء ، وبدلا مـن

دراسة أسباب المشكلة ـ والتى هى اقتصادية فى الأساس ـ ننصرف إلى هذه الحلول غير السوية . الدعوى بوجود فتيات (عوانس) يتعين مناقشتها على ضوء البيانات التى تشير إلى وجود 9 مليون شاب وفتاة فى مصر بدون زواج ، منهم 5,5 مليون شاب ، و3,5 مليون شابة فوق سن 35 سنة . والمشكلة كما ذكرناها مشكلة اقتصادية اجتماعية ، ومن ثم فإن طرح تعدد الزوجات كحلّ لها من شأنه أن يزيدها تعقيدا . وتدعو مشكلة البطالة ، والحرمان من التأمينات والمعاشات إلى حل هذه المشكلات باعتبارها جذور المشكلة . وعلى المجتمع أن يكتشف أن هذه الدعوات الوافدة ، ومحاولة إحلالها محل ثقافة مصرية أصيلة لم يكن حل التعدد مطروحاً فى إطارها لعلاج مشكلات اجتماعية اقتصادية كهذه المشكلة . يضاف إليها كل أشكال الزواج الغير رسمى التى باتت تؤرق الأسرة المصرية وتهددها بالمزيـد مــن الانهيار .

*** فى مجال قانون الأحوال الشخصية**

من القضايا المثارة ـ أيضا ـ اقتراح بعض التعديلات أو انشاء قانون جديد للأحوال الشخصية يتلافى مشكلات القانون الحالى ويتجاوب ـ بصورة أكبر ـ مع احتياجات المجتمع .

العلاقة الزوجية لا يمكن أن تقوم إلا على قانون يقوم على علاقة زوجية بين اثنين تربطهما محبة ومودة ، وأسس ترتكز على مبادئ العدالة والمساوة . ومن جوانب القانون الحالى ما يخالف الدستور ، والمواثيق الدولية ، واتفاقية إلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة التى وقعت عليها مصر . ويستدعى أى تغيير مقترح أو مزمع إدخاله أن يسبقه ويسير معه ويعقبه أيضاً حوار مجتمعى حوله ، يؤدى الحوار المسبق إلى تلافى العيوب وأن يأتى القانون معبراً عن احتياج المجتمع ، بينما يسعى الحوار بعد صدور القانون إلى التسويق المجتمعى لما به من أفكار ومبادئ .

هذا بعض من كل الموضوعات والمسائل التى تحدد أوضاع المرأة المصرية غير أن الارتقاء بخصائص المرأة يعد ركيزة أساسية فى تغيير وضعها ، وتمكينها من المشاركة بفاعلية أكبر فى عملية التنمية .

وبداية الطريق هى الاهتمام بمحو الأمية ، والتدرج فى التعليم ، والاهتمام بصحة المرأة ، لاسيما الصحة الإنجابية . ويأتى العمل ليساهم فى حل مشكلات المرأة على أن تتوفر لها إمكانيات أداء الدورين . ولاشك أن تغيير نظرة المجتمع إلى المرأة مع التوعية بحقوقها سيسهم بصورة إيجابية فى انخراط المرأة فى المجتمع والحياة العامة والسياسية وكل مجالات المشاركة .

ثالثا : وضعية المشروعات الخاصة بالمرأة فى المجال الاجتماعى

تصطدم المعرفة بوضعية المشروعات الخاصة بالمرأة فى المجال الاجتماعى بصعوبات متعددة ، تجعل تحديد هذه الوضعية صعب التحقيق ، ويعود ذلك لعدة اعتبارات نسوقها فيما يلى :

- تعدد الأجهزة التى تقوم بهذه المشروعات ما بين قطاع أهلى ، وحكومى ، وخاص ، وما بين مؤسسات حكومية ، وأخرى دولية أو إقليمية ، وثالثة تتضمن الجمعيات الأهلية التى هى الفاعل الرئيسى فى القيام بهذه المشروعات .
- مجرد معرفة هذه الجمعيات يعد من المجاهيل التى ليس هناك إجماع عليها ، ناهيك عن مجالات التخصص التى تضيق وتتسع حتى يصبح من المستحيل التعرف على مجالات العمل الفعلية لكل منها .
- غياب مصدر لديه ـ ولو بصورة تقريبية ـ عدد ومسمى المشروعات التى توجه إلى المرأة ، ومن باب أولى المشروعات التى يمكن تصنيفها بأنها اجتماعية .

وفيما يلى محاولة للتعرف مما هو متاح من بيانات ـ رغم تضاربه الشديد ـ على وزن المنظمات المعنية بالمرأة فى مصر ، والطريق إلى حصرها ، وذلك من خلال تقرير قامت بإعداده لجنة المحافظات بالمجلس القومى للمرأة عام 2008 (*)

- يشير التقرير سالف الذكر إلى عدد الجمعيات الأهلية الذى اعلنته وزارة التضامن الاجتماعى وهو (26400 جمعية أهلية) مسجلة قانونياً .

(*) المجلس القومى للمرأة ، لجنة المحافظات ، المرأة المصرية فى مواقع القيادة ، مارس 2008 ، ص ص 108 ـ 112 .

ـ وعلى الجانب الأخر فان بيانات الاتحاد العام للجمعيات الأهلية والتى اعتمدت على مسح شامل قد وثقّت فى مطلع عام 2007 حوالى 15145 جمعية نشطة .

ـ ويشير الكتاب الإحصائى السنوى الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام 2006 إلى وجود 35597 جمعية . وتوضح الأرقام المذكورة سابقاً من المصادر الثلاثة الفارق الشاسع بين هذه الإحصاءات والأرقام المذكورة فى كل منها ، مما يشير إلى غياب مفهوم يساعد علـى التحليل .

ـ يذكر أيضاً فى هذا السياق أن الأوراق المقدمة من المحافظات إلى المجلس القومى للمرأة قد تراوح العدد الإجمالى للجمعيات الوارد بها من 21000 ـ 26000 جمعية .

ويعلق التقرير الذى وردت فيه هذه الأرقام عليها بما يلى :

"توضح البيانات أن سمة عدم التوازن لا تشمل فقط العدد ، بل تنسحب على نمط النشاط أيضاً . فالجمعيات الأهلية غالبيتها (حوالى 76%) تنشط فى مجال خيرى تقليدى ، ثم رعائى وخدمى . كما يتبين أن بعض محافظات الوجه القبلى (سوهاج مثلاً) ، والوجه البحرى (محافظة المنوفية) يرتفع فيها عدد الجمعيات ذات النشاط الدينى (الحج والعمرة إلى ما يقرب من 40%) . وفيما يتعلق بتحديد المنظمات المعنية بالمرأة فإن أوراق العمل الواردة من المحافظات تطرح أرقاماً وبيانات متفاوتة بسبب عدم الأخذ بتعريف واحد لماهية المنظمات المعنية بالمرأة ، والمعايير التى يتم بناء عليها تصنيف هذه المنظمات ، رغم وجود تعريف لهذه الفئة وهو : "المنظمات المعنية بالمرأة هى التى تتبنى رسمياً ـ وفقاً لتسجيلها ـ أنشطة تنموية أو خدمية أو رعائية تركز على النساء . وهى قد تضم مبادرة نسائية تتشكل من عضوية نساء فقط (مغلقة) ، أو من الإناث والذكور (مفتوحة) ، وهناك قطاع آخر من المنظمات المعنية بالمرأة والتى تستهدف النساء ولكن ضمن فئات أخرى على أن يشكل هذا الاهتمام مكوناً رئيسياً من أنشطتها .

"وتصنيف ما جاء بتقارير المحافظات الواردة إلى المجلس القومى للمرأة تفيد أن عدد المنظمات المعنية بالمرأة هى فقط 900 منظمة ، ويصل عدد الأخرى التى تعنى بالمرأة فى إطار فئات أخرى إلى 2000 منظمة وجمعية أهلية . وتتنوع الأنشطة بين تنموية ، واقتصادية ، وحقوقية ، وسياسية ، ثم خدمية ورعائية ، غير أن تحليل الوضع فى المحافظات أبرز غلبة المنظمات النسائية ذات الطابع الخيرى" (*) .

هذا العرض السابق يبرز صعوبة تحديد وضعية للمشروعات الخاصة بالمرأة حيث الصعوبة ماثلة فى مجرد تحديد الجهات ـ حكومية أو أهلية ـ المعنية بالمرأة ، والتعرف بصورة أكثر تحديدا على مجالات وأنشطة الجمعية تحديدا ، أو على المشروعات (الاجتماعية) التى تقوم بها .

(*) المصدر السابق ، ص ص ، 110 ـ 111 .

الفصل الثالث
الوضع الراهن للمشروعات الاجتماعية

أولاً : توزيع المشروعات بحسب الجهات .
ثانياً : تنفيذ المشروعات .
ثالثاً : أهداف المشروعات وطبيعة النشاط .
رابعاً : أساليب التقييم والمتابعة .
خامساً : الإنجازات والمشكلات وأساليب المواجهة .
سادساً : الآفاق المستقبلية .

الفصل الثالث
الوضع الراهن للمشروعات الاجتماعية

أولاً : توزيع المشروعات بحسب المجالات .
يتناول الملحق رقم (3) أسماء المشروعات التى شملتها هذه الدراسة ، وعددها 102 مشروع . تتوزع هذه المشروعات على مجالات رئيسية تتناول :
العنف الموجه ضد المرأة (التوعية به ، ومناهضته ، وآليات التعامل مع ضحاياه ، والوعى الصحى للمرأة والأسرة ، والوعى الحقوقى وتقديم المساندة القانونية ، والتدريب واكتساب المهارات وإعداد الكوادر ، ودعم الشراكة بين الجمعيات الأهلية ، واستخراج الأوراق الرسمية (الرقم القومى والبطاقة الانتخابية) ، والتمكين الاجتماعى الاقتصادى للمرأة والأسرة .
ويوضح الجدول التالى رقم (1أ) موقف هذه المشروعات من حيث الاستمرارية أو الانتهاء .

جدول رقم (1)
الموقف الحالى للمشروع

الموقف الحالى للمشروع	التكرار	النسبة
مستمر	76	74,5
منتهى	26	25,5

المجموع	102	100,0

يضح الجدول السابق أن 74,5% من المشروعات كانت مستمرة حتى وقت جمع المادة ، بينما ما انتهى منها فى المدة الزمنية المطلوب تغطيتها وهى 2005 ـ 2009 فإن نسبتها 25,5% ، أربعة منها انتهت قبل عام 2008 ، و12 مشروعاً انتهت عام 2008 ، بينما انتهت عشر مشروعات عام 2009 .

جدول رقم (1/ب)

تاريخ نهاية المشروعات المنتهية

الاستجابة	التكرار	النسبة
قبل 2008	4	15,4
2008	12	46,2
2009	10	38,5
المجموع	26	100.0

وتتناول الجداول أرقام (2أ و 2ب) سنة بدء المشروع والمدى الزمنى المقرر له .

جدول رقم (2/أ)

سنة بدء المشروع

سنة بدء المشروع	التكرار	النسبة
ـ 2005	11	10,8
2005	8	7,8
2006	13	12,7
2007	30	29,4
2008	26	25,5
2009	14	13,7
المجموع	102	100,0

جدول رقم (2/ب)

المدى الزمنى للمشروع

المدى الزمنى للمشروع	التكرار	النسبة
سنة	33	32,4
سنتين	25	24,5

3 سنوات	21	20,6
4 سنوات فأكثر	8	7,8
غير محدد (يتجدد ويستمر)	15	14,7
المجموع	102	100,0

توضح الجداول السابقة أن المشروعات التى بدأت قبل عام 2005 ومازالت مستمرة حتى وقت جمع مادة الدراسة تشكل نسبتها 10,8% من إجمالى المشروعات ، وهى المشروعات التى رؤى الإحتفاظ بها فى إطار المشروعات المختارة نظراً لاستمرارها حتى عام 2009 .

وفيما يتعلق بالمدى الزمنى المقرر للمشروع فإن الغالبية من المشروعات مدتها تتراوح ما بين سنة وسنتان (32,4% و 24,5% بها) ، أى ما شكل فى مجموعة 56,9% ، غير أن من الأمور الملفتة وجود 14,7% من المشروعات غير محدد المدة ، وربما أن مراحل منها انتهت وبدأت مراحل أخرى ، إما بتمويل جديد ، أو بميزانية جديدة ، أو بالجهود الذاتية للجهة القائمة بالمشروع ، أو لأن طبيعة المشروع لا نهاية لها وهذا ما ينطبق على المشروعات التى تتناول (دور الإيواء للمعنفات ، ومكاتب الشكاوى ، والخطوط الساخنة ، وبعض حملات التوعية) .

وتطبق أغلب هذه المشروعات على مستوى وطنى ، وذلك بنسبة 96,1% ، ولا يعمل على مستوى إقليمى إلا نسبة بسيطة لا تتعدى 3,9% ولا يوجد مشروع واحد يعمل على مستوى دولى . (جدول رقم 3) .

جدول رقم (3)

نطاق عمل المشروع

الاستجابة	التكرار	النسبة
وطنى	98	96,1
اقليمى	4	3,9
دولى	–	–
المجموع	102	100.0

ويوضح الجدول التالى (رقم 4) التغطية الجغرافية للمشروعات .

جدول رقم (4)

التغطية الجغرافية للمشروع

الاستجابة	التكرار	النسبة
يطبق فى عدة محافظات	10	9,8
العاصمة	7	6,9
إقليم	1	1,0
محافظة	49	48,0
مدينة	21	20,6
قرية أو مجموعة من القرى	14	13,7
المجموع	102	100,0

توضح البيانات أن المشروعات فى أغلب الحالات (48%) تخدم محافظة بعينها ، أو مدينة بعينها من مدن الجمهورية وذلك بنسبة 20,6% ، وما يخدم قرى أو مجموعة قرى فإن نسبته تصل إلى 13,7% ، ويتوزع الباقى على مشروعات تخدم محافظات متعددة (9,8%) ، أو العاصمة تحديداً بنسبة 6,9% ، ولا يخدم أقاليم سوى مشروع واحد .

ولابد من التنويه هنا أن المشروعات التى تم جمع مادة عنها ليست ـ بأى حال ـ ممثلة للانتشار الكلى للمشروعات الاجتماعية على مستوى محافظات الجمهورية أو ريفها و حضرها ، حيث ـ كما سبق القول ـ من المتعذر الحصول على بيان يوضح ذلك ، هذا علاوة على أن المشروعات التى تخدم محافظات بعينها قد تخدم أيضاً قرى المحافظة ، إلاّ أنّ تحفظاً يتعين الإشارة إليه وهو الاحتياج الشديد والملح لمشروعات تستهدف الريف والقرية المصرية بصورة تستدعى أن يكون ما يطبق فيه محققاً لنسبة أعلى من ذلك كثيراً ، وذلك لاعتبارات متعددة منها :

ـ أن الأمية مازلت أعلى فى الريف منها فى الحضر . وأن نسبة الفقر فى الريف أعلى من الحضر أيضاً ، وبالتالى فإن وطأة العادات والتقاليد تكون بالطبيعة أكبر . ومن بيانات المسح الديموجرافى الصحى 2005 فإن معدل وفيات الرضع 30 فى الألف فى الحضر ، وترتفع إلى 34 فى الألف فى الريف ، وإلى 56 فى الألف فى ريف الوجه القبلى . ويرتفع معدل وفيات الأمهات إلى 93 حالة وفاة لكل 100,000 مولود حى فى محافظات الوجه البحرى فى مقابل 48 لكل مائة ألف فى المحافظات الحضرية .

أما نسبة الولادات تحت إشراف طبى فإن نسبتها فى الحضر تصل إلى 90,8% عام 2005 فى مقابل 62,6% فى محافظات الوجه القبلى ، وتنخفض أكثر إلى 54,8% فى ريف الوجه القبلى [*] .

ـ ومن بيانات المسح الديموجرافى الصحى 2008 ، فإن البيانات توضح أن الاستخدام الحالى لتنظيم الأسرة تصل نسبته فى المحافظات الحضرية إلى 65% ، بينما ينخفض فى ريف الوجه البحرى إلى 43,9% ، ويصل فى ريف الوجه القبلى إلى 48,4% من المؤشرات الهامة رعاية الحمل المنتظمة وهى ترتفع إلى 85% فى المحافظات الحضرية ، وتنخفض إلى 64 % فى ريف الوجه البحرى ، وإلى 49,2% فقط فى الوجه البحرى ، وتشير نفس البيانات إلى أن نسبة المختنات فى فئة العمر 15 ـ 49 سنة يصل إلى 85,9% فى المحافظات الحضرية ، ويرتفع إلى 95,6% فى ريف الوجه القبلى [*] .

(*) المركز الديموجرافى بالقاهرة ، الأهداف التنموية للألفية الثالثة فى مصر ، المؤتمر السنوى الخامس والثلاثون ، لقضايا السكان والتنمية ، 20 ـ 22 ديسمبر 2005 ، ص ص 19 ـ 24 .

ويعد السلوك الإنجابى ونمط الإنجاب مصادر لحدوث مخاطر عالمية يمكن أن تودى بحياة الأم والطفل . كما يعبر ارتفاع نسبة الختان على مظهر من مظاهر العنف التى تعبر ـ مع صور أخرى له ـ على تدنى وضع المرأة لا سيما فى الريف المصرى ، وتصل نسبة السيدات اللاتى يتعرضن للعنف الجسدى إلى 25% من السيدات فى الريف ، فى مقابل 19% فى الحضر . والزوج هو المرتكب الأول

للعنف الجسدى ضد السيدات . يذكر فى هذا الصدد أن لدينا فى مصر الآن ثمانية بيوت لاستقبال ضحايا العنف ، بدأ أنشاء أول بيت منها عام 2003 . وهى تتوزع على ثمانية محافظات فقط ، ويواجه العمل فيها مشكلات متعددة (**) .

وتوضح الجداول التالية أرقام (5 و 6) ما إذا كان المشروع محل الدراسة على علاقة بمشروعات أخرى من عدمه ، وطبيعة هذه المشروعات التى يرتبط بها .

جدول رقم (5)
ارتباط المشروع بمشروعات أخرى

الارتباط بمشروعات أخرى	التكرار	النسبة
نعم	8	7,8
لا	94	92,2
المجموع	102	100,0

(*) المسح الصحى الديموجرافى ، 2008 ، نظرة حول النتائج ، ملخص للنتائج ، بدون سنة نشر .

(**) المجلس القومى للمرأة والـ USAID ، أوراق مشروع مكافحة العنف ضد المرأة والطفل ، أوراق تحت النشر .

جدول رقم (6)
مجالات المشروعات ذات العلاقة

الاستجابة	التكرار	النسبة
مشروعات تعليميــة	4	44,4
مشروعات صحيــة	7	77,8
مشروعات اقتصادية	3	33.3
عدد المستجيبين	8	ـــ

توضح الجداول السابقة أن المشروعات التى ترتبط بمشروعات أخرى لا يزيد عددها على ثمانية مشروعات ، تشكل نسبتها 7,8% من إجمالى المشروعات ، وهى مشروعات يدخل الشق الاجتماعى فيها كمكون مع مكونات أخرى اقتصادية ، أو صحيـة ، أو تعليمية ، أو تجمع بين أكثر من مكون ، أو تعمل فى نفس المشروع جمعية أخرى ويتم التنسيق بينها ، وهذه المشروعات هى : مشروع مواجهة الإيدز : ويشتبك مع مشروع آخر وهو مشروع سلامة وأمـان للأسرة . ومشروع ختان الإناث : ويشترك مع مشروع حمايــة الأطفال . ومشروع العنف الأسرى : وتشارك فيه جمعيات متعددة فى محافظات ومدن وقرى متباينة . وينطبق ذلك على مشروع سلامة وأمان ، ومشروع البرنامج الصحى والقانونى . ويشترك ترابط منظمات حقوق المرأة فى أكثر من

مشروع معاً ، غير أن هذا لا يعنى أن لا يكون لكل جمعية قائمة بمشروع مشترك مع جمعيات أخرى ميزانية خاصة بمشروعها .

ثانياً : تنفيذ المشروعات

تعد الجمعيات والجهات الحكومية والمؤسسات البحثية التى ترتبط بها هذه المشروعات هى نفسها جهات التنفيذ ، بينما يقتصر دور الجهات المانحة غالباً على التمويل والمراقبة ، وفى حالات قليلة تقوم بعملية التقييم .

ويوضح الجدول التالى رقم (7) توزيع المشروعات على الجهات المنفذة .

جدول رقم (7)

الجهات المنفذة للمشروعات

الجهـــة	التكرار	النسبة
أجهزة حكوميـــــــة	10	9,8
منظمات المجتمع المدنى	89	87,3
منظمات دوليـــة	11	10,8
إجمالى المشروعات	102	ــ

تجدر الإشارة هنا إلى أن من المشروعات ما يشترك فى إنجازها أكثر من جهة (حكومية أو أهلية) ، أو (حكومية ومنظمات أو مؤسسات دولية) . ويوضح جدول رقم (7) أن الغالبية العظمى (87,3) من المشروعات تقوم بها منظمات المجتمع المدنى ، غير أن نسبة المشروعات التى تقوم بها الهيئات والوزارات ، وهى (9,8%) لا تعبر بالفعل عن عدد المشروعات التى تقوم بها هذه الجهات ، نظراً لصعوبة الحصر من جانب ـ والتى أشرنا إليها سابقاً ـ وللبيروقراطية الشديدة التى حالت بين الباحثين وبين تغطية عدد أكبر من المشروعات فى هذه الوزارات من جهة أخرى . ولكل المشروعات ميزانية مستقلة سواء كانت من مصادر تمويل خارجية ، أو من ميزانية الجمعية التى تقوم بها .

وتتعدد جهات التمويل ما بين حكومية ، ودولية ، بالإضافة إلى قيام منظمات المجتمع المدنى بدور واضح فى تمويل المشروعات إما جزئياً عن طريق الاستمرار فى دعم المشروع بعد انتهاء ميزانيته أو تمويله الخارجى ، وإما كلياً ومن بداية المشروع .

ويوضح الجدول رقم (8) مصادر التمويل هذه [*] .

(*) مسميات مصادر التمويل بالملحق رقم (4) .

جدول رقم (8)

مصادر التمويل

مصادر التمويل	التكرار	النسبة
حكومية	16	15,7

منظمات المجتمع المدنى	24	23,5
منظمات دولية	64	62,7
منظمات اقليمية	3	2,9
المجموع	102	ـ

وكما يوضح الجدول السابق (رقم 8) أن التمويل الأجنبى يلعب دوراً محورياً فى تمويل المشروعات ، حيث يتم تمويل 62,7% من إجمالى المشروعات عن طريق المنظمات الدولية ، ولهذا بالطبع سلبياته التى تظهر فى توقف المشروع بمجرد انتهاء الميزانية المخصصة له ، وربما يكون تأثير المشروع والتغطية الجغرافية التى يتعين أن يحققها مازالت تحتاج إلى استمرار المشروع مدة أطول ، وهذا ما سيتضح فى مجال عرض المشكلات التى تواجه المشروعات والرؤية المستقبلية لها .

وعادة ما يتم تنفيذ المشروع فى مقر الجمعية أو الجهة الحكومية التى تقوم به . ومن ثم فإن المشروع يستفيد من إمكانيات الجمعية والتجهيزات التى تتوفر بها سواء كان ذلك متعلقاً بالمقر ، أو الأجهزة ، أو وسائل الاتصال . وقد ترتب على ذلك صعوبة تحديد ما هو خاص بالمشروع موضوع الاهتمام على وجه التحديد . ونكتفى هنا بالإشارة إلى أن 69,6% من إجمالى المشروعات يتم تنفيذها من خلال مقر الجمعية أو المؤسسة أو الوزارة ، بينما فى 30,4% منها كان لها مقر أو مقرات (لا سيما بالنسبة لمشروعات التى تنفذ فى عد من القرى أو المدن) ، كما أن التجهيزات فى 77,5% من المشروعات كانت كافية ، بينما فى 22,5% فى الحالات لم تكن كذلك (جدولى أرقام 9 ،10) . هذه النسبة الأخيرة تعد معوقاً رئيسياً أما إمكانيات هذه المشروعات لإنجاز أو تحقيق الأهداف المطلوبة .

جدول رقم (9)

مدى توفر التجهيزات المادية للمشروع (مقر المشروع والموقع الالكتروني)

الاستجابة	التكرار	النسبة
مقر الجمعية	71	69,6
مقر خاص للمشروع	31	30,4
المجموع	102	100,0

جدول رقم (10)

مدى توفر التجهيزات المادية للمشروع (كفاية التجهيزات)

وتشمل التجهيزات المكتبية وأجهزة الحاسوب ووسائل النقل والاتصال

الاستجابة	التكرار	النسبة
كافيـــة	79	77,5
غير كافية	23	22,5

المجمـوع	102	100,0

ويشير جدول رقم (11) إلى إدارة المشروع بحسب النوع (ذ/أ) .

جدول رقم (11)

مدير المشروع بحسب النوع (ذ/أ)

الاستجابة	التكرار	النسبة
ذكـــــر	32	31,4
إنثـــــى	70	68,6
المجمـوع	102	100,0

يوضح الجدول السابق أن من المشروعات التى تمت تغطيتها هناك 68,6% منها تديرها سيدات ، بينما 31,4% يديرها رجال . وهذا ما يعنى أن للمرأة تواجداً محسوساً جداً فى إدارة المشروعات التى تتعلق بها ، وربما يعود ذلك ـ فى جزء منه ـ إلى اهتمام البحث بالتركيز على الجمعيات التى لها نشاط ملحوظ فى مجال المرأة ، والمهتمة بتطوير أوضاعها فى المجتمع ، ومن ثم فإنه من الطبيعى أن تكون نسبة المرأة فى إدارة المشروعات على هذا النحو المرتفع .

ويوضح الجدول التالى رقم (12) عدد العاملين فى كل مشروع .

جدول رقم (12)

عدد العاملين بالمشروعات

ذكور		إناث		جملة
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	
380	40.2 %	564	59.8 %	944

يوضح الجدول السابق أن إجمالي العاملين 944 تشكل الذكور نسبة 40.2% والإناث 59.8% وهذا ما يعني تواجدًا أكبر لنساء على الرجال في عدد العاملين بهذه المشروعات.

أما العاملين في إدارة المشروعات محل الدراسة فيتناولهم الجدول التالي رقم (13).

جدول رقم (13)

عدد العاملين فى إدارة المشروع

عدد العاملين فى إدارة المشروع	ذكور		إناث	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
لا يوجد	34	33,3	5	4,9
1	26	25,5	27	26,5
2	19	18,6	34	33,3

3	15	14,7	17	16,7
4	5	4,9	11	10,8
5 فأكثر	3	2,9	8	7,8
المجموع	102	100,0	102	100,0

وكما يوضح الجدول رقم (13) فإن فى 33,3% من المشروعات لا يوجد ذكور فى الإدارة ،بينما تنخفض هذه النسبة إلى 4,9% فقط بالنسبة للإناث ، وهذا ما يعنى تواجداً أكبر للإناث فى إدارة المشروعات . ولا تزيد أعلى نسبة لتواجد الرجال فى الإدارة على نسبة 25,5% مشاركة بفرد واحد ، بينما فى 33,3% من المشروعات تشارك المرأة بعضوتين فى الإدارة على الأقل .

وبصفة عامة فإن تواجد المرأة أكثر وضوحاً من الرجل سواء كان ذلك كمدير عام للمشروع ، أو فى نسبة العاملين فى المشروع ، أو فى نسبة المساهمة فى إدارة المشروع . ويعود ذلك مرة أخرى إلى طبيعة العضوية فى الجمعيات الأهلية ذات النشاط البارز فى مجال المرأة ، بينما من المفترض أن لا يسرى ذلك على باقى الجمعيات ذات الاهتمامات الأخرى المتباينة .

ثالثاً : أهداف المشروعات وطبيعة النشاط

تتعدد أهداف المشروعات ليستوعب كل مشروع أكثر من هدف ونحاول فى الجدول التالى رقم (14) أن نعيد تصنيف الأهداف إلى مجالات متسعة تستوعب بقدر الإمكان كل الأهداف التى ذكرت لكل مشروع .

جدول رقم (14)

أهداف المشروعات موزعة بحسب مجالات متسعة

المجالات	العدد	النسبة
1 ـ العنف ضد المرأة : التوعية به ومناهضته ، وأساليب التعامل معه	47	46,1
2 ـ رفع الوعى وتحسين الممارسات الصحية للمرأة والأسرة والحماية من الأمراض المنتشرة الآن .	41	40,2
3 ـ الوعى الحقوقى ، والمساندة القانونية وتنفيذ القوانين .	27	56,5
4 ـ التدريب وإعداد الكوارد العاملة فى مجال المرأة ومشكلاتها	22	21,6
5 ـ رفع الوعى واكتساب المهارات (مهارات الاتصال/المشاركة فى الحياة العامة/رصد الاحتياجات/ترتيب الأولويات)	22	21,6

6 ـ مشكلات الأسرة وطرق التعامل معها ومناهضة أشكال الزواج الغير رسمى	18	17,6
7 ـ الشراكة بين الجمعيات ودعم قدراتها	14	13,7
8 ـ تكوين لجان مجتمعية محلية	8	7,0
9 ـ تمكين الأسرة اجتماعيا واقتصاديا	7	6,9
10 ـ استخراج الأوراق الرسمية والبطاقات الشخصية	6	5,9
11 ـ إجمالى المشروعات	102	ـ

يوضح الجدول السابق (رقم 14) أن موضوع العنف والتوعية به ومناهضته تمثل أكبر نسبة بين الأهداف التى تركز عليها المشروعات التى استوعبتها هذه الدراسة (46,1%) ، يليه رفع الوعى وتحسين الممارسات الصحية للمرأة والأسرة (40,2%) ، ثم الوعى الحقوقى وتقديم المساندة والدعم الفنى والقانونى ، وتغيير قوانين الأحوال الشخصية ، وذلك بنسبة (26,5%) ، وتشترك فى نسبة واحدة (21,6%) الأهداف التى تتناول التدريب وإعداد الكوادر العاملة فى مجال المرأة ومشكلاتها ، واكتساب مهارات الإتصال والمشاركة فى الحياة العامة ، ورصد الاحتياجات ، وترتيب الأولويات ، ثم تأتى مشكلات الأسرة وأشكال الزواج غير الرسمى وذلك بنسبة (17,6%) ، وأخيراً التمكين الاجتماعى والاقتصادى للأسرة ، واستخراج الأوراق الرسمية (6,9% ، 5,9%) على التوالى .

ويتضمن تحقيق كل هدف من الأهداف التى أشارت إليها الجهات القائمة بهذه المشروعات عدة أنشطة يوضحها الجدول التالى رقم (15) .

جدول رقم (15)

طبيعة أنشطة المشروع

الاستجابة	التكرار	النسبة
توعية	85	83,3
تدريب	56	54,9
تنمية مهارات	40	39,2
إعداد كوادر	40	39,2
تقديم مساعدات	32	31,4
برامج حماية	26	25,5
توفير مؤسسات راعية	6	5,9
تحسين ظروف العيش	21	20,6
تأهيل وإعادة تأهيل	15	14,7

عدد المستجيبين	201	ـ

يوضح الجدول السابق (رقم 15) أن القيام بالتوعية كنشاط قد احتل أعلى نسبة (83,3%) ، يليه التدريب (54,9%) بالإضافة إلى تنمية المهارات ، وإعداد الكوادر ونسبة كل منهما (39,2%) . وربما تحتاج النسبة العالية التى احتلها نشاط التوعية إلى أخذها ببعض التحفظ حيث يستسهل الجميع إدراج هذا الهدف ومن ثم النشاط الذى يحققه ، والمردود لهذا النشاط متوقف على إجابات كثيرة لأسئلة تتناول ماهية الموضوعات التى يتم التوعية بها ؟ وماذا يقال فيها ؟ ومن الذى يقوم بذلك ؟ وما هو التأثير المتحقق على المتلقين ، وهذه أمور تحتاج إلى دراسات مستفيضة للتعرف على الجدوى الفعلية لهذا النوع من النشاط رغم الأهمية الشديدة المعلقة عليه فى خلق الوعى ، وتعديل الاتجاه والسلوك . ورغم الاهتمام الواضح فى جدول رقم (14) بموضوع العنف ضد المرأة ومشكلات الأسرة إلا أن توفير مؤسسات رعاية ، والأنشطة التى تستهدف التأهيل وإعادة التأهيل لم تحظى بنصيب كبير من هذه الأنشطة ، فلم تتعدى نسبة الأولى (5,9%) ، والثانية 14,7% من إجمالى الأنشطة الممارسة لتحقيق الأهداف . وتجدر الإشارة هنا إلى وجود ثمانية دور فقط على مستوى محافظات الجمهورية ال 28 لاستقبال المعنفات وحل مشاكلهن ، هذا بالإضافة إلى المشكلات الكثيرة التى تعانى منها هذه الدور والتى يقف على رأسها نقص الكوادر القادرة على التعامل مع هذه النوعية من المشكلات ، ومشكلات اللوائح المنظمة ، وعلاقة هذه الدور بالأجهزة ذات العلاقة وأهمها الجهاز الأمنى .

وتستهدف المشروعات الاجتماعية المشار إليها فى هذه الدراسة جميع الفئات الاجتماعية للسيدات (عزباوات ، ومتزوجات ، ومطلقات ، وأرامل) ، وإن كانت النسبة الأكبر للمتزوجات (95,1%) ، والعزباوات (87,3%) . (جدول رقم 16) .

جدول رقم (16)
الفئات التى يستهدفها المشروع حسب الحالة الاجتماعية

الاستجابة	التكرار	النسبة
عزباوات	89	87,3
متزوجات	97	95,1
مطلقات	81	79,4
أرامل	73	71,6
عدد المستجيبين	102	ـ

وتشير الجداول (أرقام 17 ، 18) إلى استهداف الرجال كفئة فى أنشطة هذه المشروعات ، وقد أشارت إلى ذلك (53,9%) من إجمالى المشروعات أغلبهم من الشباب (78,2%) ، وشريحة الأزواج فى الأسر التى تستهدفها هذه المشروعات ، أما الأنشطة التى تتجه إلى التوعية أو تكوين الكوادر فهى غالباً ما تتوجه إلى كل شرائح المجتمع .

جدول رقم (17)
استهداف المشروعات للرجال

الاستجابة	التكرار	النسبة
نعم	55	53,9
لا	47	46,1
المجموع	102	100,0

جدول رقم (18)
هوية الرجال الذين تشملهم أنشطة المشروعات

الاستجابة	التكرار	النسبة
الشباب	43	78,2
المسنون	5	9,1
العاطلون عن العمل	5	9,1
الأزواج فى الأسر التى يخدمها المشروع	21	38,2
عدد المستجيبين	55	ـ

تشمل استمارة الدراسة أسئلة تتناول عدد المستهدفين من هذه المشروعات ، وقد واجهت هذه الأسئلة مشكلة فى جمع المادة ، حيث أن المستهدف لم يكن دائماً أفراد ، فالكثير من المشروعات (32,4%) منها المستهدف ليس أعداد بشر بقدر ما هو أعداد ورش عمل ، أو دورات تدريبية ، وأحياناً ما ينطبق هذا السؤال على دور الاستضافة أو الخط الساخن ، أو المشورة وتقديد الدعم الفنى . غير أن ما استهدف أعداداً محددة كما يوضح الجدول رقم (19) فإن هذه الأعداد المستهدفة تراوحت ما بين أقل مـن 200 ـ 1000 فأكثر ، و26,5% منها استهدفت الوصول إلـى 1000 فأكثر ، وهذه فى الغالب المشروعات التى اشتملت أنشطتها على التوعية ، بينما لم تزد نسبة الأعداد الأقل علـى 2,9% ـ 13,7% .

جدول رقم (19)
عدد المستهدفين من المشروع

أعداد المستهدفين من المشروع	التكرار	النسبة
أقل من 200	9	8,8
200 ـ	14	13,7
400 ـ	13	12,7
600 ـ	3	2,9
800 ـ	3	2,9
1000 فأكثر	27	26,5
غير محدد العدد (ورش/دورات تدريبية/دور استضافة/ مشورة واستماع)	33	32,4
المجموع	102	100,0

يتعين الإشارة هنا إلى صعوبة رصد أو تحليل له معنى لما تم الوصول إليه فعلاً من هذا المستهدف حيث أن من هذه المشروعات ما انتهى بالفعل ، ومنها ما هو فى بدايته ، ومنها ما هــو مستمر ، وبالتالى فإن التعرف على ما تم الوصول إليه يصبح بلا معنى .

هذا بالإضافة إلى أن المستهدف ليس دائماً أفراد ، فالمستهدف قد يكون عقد ورش عمل ، أو عقد ندوات بأعداد محددة ، وهذا ما أشرنا إليه سابقاً .

رابعا : أساليب تقييم المشروعات ومتابعتها

يشمل التقييم عادة المتحقق بالقياس إلى المستهدف ، والميزانية وبنود الإنفاق ، وقياس رد الفعل المتوقع ، والاستجابة المتحققة ، ورصد العقبات والمشكلات ، وتعديل الأهداف أو المسارات .

والتقييم قد يكون مستمراً أثناء تطبيق المشروع وتنفيذه ، أو يكون مرحلياً حسب الجزئيات التى تكون لها بداية ونهاية يمكن رصدها ، والتعرف على المتحقق منها ، وقد يكون نهائياً بعد انتهاء المشروع . وقد يقوم بالتقييم جهة التنفيذ نفسها ، أو تقوم به جهات التمويل ، أو يقوم به متخصصون من غير العاملين فى المشروع . هذه المفاهيم ـ على ضوء إمكانيات الجهات القائمة بالمشروعات وغالبيتها جمعيات أهلية ـ ربما لا تكون واضحة ، وربما يغيب عنها الأساليب العلمية اللازمة لإجراء تقييم بالمعنى المقصود .

والجدول رقم (20) يوضح أن 86,3% من إجمالى المشروعات ذكرت أنها تقيّم المشروع ، بينما أفاد 13,7% منها فقط بعدم إجراء هذا التقييم .

جدول رقم (20)
الموقف من تقييم المشروع

الاستجابة	التكرار	النسبة
نعم	88	86,3
لا	14	13,7
المجموع	102	100,0

وتوضح الجداول أرقام (21) ، (22) ، (23) ، (24) مراحل التقييم والجهة التى تقوم به ، وما إذا كان التقييم ذاتياً ، أم ، خارجياً .

جدول رقم (21)
مراحل التقييم

الاستجابة	التكرار	النسبة
مستمر	44	50,0
مرحلى	23	26,1
نهائى	21	23,9
المجموع	88	100,0

جدول رقم (22)
جهة التقييم

الاستجابة	التكرار	النسبة
ذاتى	65	73,9
خارجى	6	6,8
متعدد الأطراف	17	19,3
المجموع	88	100,0

جدول رقم (23)
تقييم ذاتى

الاستجابة	التكرار	النسبة
الإداريين	52	80,0
المستفيدين	31	47,7
العاملين	55	84,6
عدد المستجيبين	65	ـ

جدول رقم (24)
تقييم خارجى

الاستجابة	التكرار	النسبة
جهات إشرافية	8	34,8
جهات تمويلية	19	82,6
عدد	23	ـ

المستجيبين		

توضح الجداول السابقة أن 50% من المشروعات تقوم بتقييم مستمر ، والباقى يقوم بتقييم مرحلى بنسبة (26,1%) ، وتقييم نهائى بنسبة (23,9%) ، وأن من إجمالى المشروعات التى تقوم بالتقييم وعددها 88 مشروعاً فإن جهة التقييم ذاتية فى 65 مشروع منها تشكل نسبة 73,9% ، والباقى وهو 23 مشروعاً يقوم بالتقييم إما جهات خارجية ، وإما جهات خارجية وداخلية معاً وذلك بنسبة 26,1% ، أما من يقوم بالتقييم إذا كان ذاتياً فهم الإداريين والعاملين بنسبة (80%) ، يليهم المستفيدين بنسبة 47,7% . وفيما يتعلق بالمشروعات التى يتم تقييمها من جهات خارجية فإن الجهات التمويلية هى المصدر الرئيسى للتقييم (82,6%) ، ثم الجهات الإشرافية وذلك بنسبة 34,8% . وهذه الجهات الإشرافية غالباً ما تكون جمعيات أكبر تكون التبعية الرئيسية للمشروع وتمويله لها ، تقوم هى بتوزيع المشروع أو توزيع أهدافه الفرعية على جمعيات أخرى عاملة فى محافظات أخرى . والمشكلة كما سبق القول ليست فى إقرار القيام بالتقييم من عدمه ، ولكن فى آليات التقييم وجدّيتها ، وعادة ما تكون الثقة فى التقييم أكبر إذا قامت به جهات خارجية أو إشرافية حيث سيخلو التقييم ـ إذا ما توفرت له الموضوعية واستخدمت فيه الأساليب العلمية ـ من تزييف النتائج أو تسطيحها أو شكليتها .

ومن الجدول رقم (25) والذى يتناول منهجه التقييم يتبين أن الاستجابة لم تعطى فروق ذات معنى حيث تراوحت نسب من قام بتقييم الأنشطة ، أو الأهداف (المخرجات) ، أو الأداء ، ما بين 62,5% و 70,5% . هذا ما يدعو إلى أخذ هذه النسب بشئ من التحفظ وذلك لأن تقييم الأداء يحتاج إلى أدوات لقياس كفاءة العاملين وأداءهم ، وأيضاً تقييم الوسائل التى استخدمت فى تحقيق الأهداف ثم قياس الأثر المتحقق ، وربما يكون ذلك غير متاح لغالبية الجهات التى تولت تنفيذ هذه المشروعات ، لا سيما وأن أدوات التقييم المستخدمة اعتمدت فى نسبة كبيرة منها على الملاحظة (56,8%) ، والرجوع إلى الملفات (53,4%) . وهو ما يعنى مجرد الاتجاه إلى رصد عدد ما تم الوصول إليه من المستهدفين بغض النظر عن كيف ما تم إنجازه من نشاط ، أو المردود الفعلـى لـه . (الجداول أرقام 25 ،26) .

جدول رقم (25)
منهجية التقييم

الاستجابة	التكرار	النسبة
تقييم الأنشطة	57	64,8
تقييم الأهداف (المخرجات)	55	62,5
تقييم الأداء	62	70,5
عدد المستجيبين	88	ـ

جدول رقم (26)
أدوات التقييم

الاستجابة	التكرار	النسبة

الاستبيانات (المقابلات) مع المستفيدين	34	38,6
مؤشرات	29	33,0
مقابلات مفتوحة	40	45,5
الملاحظات	50	56,8
رجوع إلى الملفات	47	53,4
عدد المستجيبين	88	–

أما النسبة البسيطة التى استخدمت مؤشرات للتقييم فلم تزد على 33% من إجمالى المشروعات التى قامت بالتقييم ، وكان المؤشر الأكثر انتشاراً هو الوصول إلى المستهدف سواء كان بشراً أم العدد المطلب إنجازه من الورش ، أو دورات التدريب ، أو الندوات ، تلاها نسبة التردد والإقبال على المشروع ، ولم تذكر "الوقوف على المهارات المتعلمة ، أو تطبيق الاختبارات لقياس الكفاءة ، أو رجع الصدى سوى ثلاثة مشروعات فقط .

ورغم أن مكوّن التقييم من المفترض أن يكون من المكونات الأساسية فى وثيقة أى مشروع إلا إنه ـ إذا وجد ـ فإنه غالباً ما يكون شكلياً ، وهذا هو السبب الحقيقى وراء ضياع الأموال دون عائد حقيقى ، والأداء المتواضع جداً لعدد كبير من الجمعيات الأهلية .

فائدة التقييم كما يراها مديرى المشروعات

وترصد الاستفادة من تقييم المشروعات ـ كمل يراه القائمون عليها ـ أنها أفادت فيما يلى :

ـ تفادى أخطاء التطبيق ، والتغلب على صعوبات التنفيذ ما أدى إلى إمكانية الاستمرار فى المشروع حتى نهايته .
ـ علاج نقص كفاءة العاملين عن طريق التدريب وتوفير المتخصصين .
ـ تعديل الأهداف والقضايا محل الاهتمام .
ـ الوصول إلى صيغة أفضل للتنسيق بين الجهات المشاركة .
ـ الوصول إلى توصيات تفيد فى التخطيط لمراحل تالية للمشروع .
ـ تحديث اللائحة الداخلية للمشروع .
ـ توسيع الأهداف أو ضغطها .
ـ تطوير المادة التدريبية وتبسيط المعلومات .
ـ كفاية ما يقوم لتحقيق الهدف .
ـ اختيار أفضل للمستهدفين .

هذا بالإضافة إلى المشروعات التى لم تقوم بالتقييم أصلاً أو المشروعات التى مازالت فى مراحلها الأولى سواء كان لديها مكّون التقييم فى وثيقة المشروع أم لا . وكما هو واضح فإن مراجعة منهجيات التطبيق كانت هى التى حظيت بأكبر عدد من الاستجابات ، تلاها محاولات علاج نقص أو عدم كفاءة العاملين ، ولم يتحدث عن مراجعة الأهداف أو تعديل اللوائح سوى عدد ضئيل جداً من الاستجابات .

خامساً : الإنجازات التى حققتها المشروعات

والمشكلات وأس**اليب مواجهتها**

تتناول هذه الجزئية الإنجازات التى حققتها المشروعات والمشكلات التى واجهتها وتأثير هذه المشكلات على استمرار المشروع .

يوضح الجدول رقم (27) رأى القائمين على المشروعات فيما إذا كان المشروع قد حقق أهدافه أم لا . ويرى 79,4% منهم أن المشروع حقق أهدافه ، بينما رأى 15,7% أنها تحققت إلى حد ما . ولم تزد نسبته من لم يرى أن المشروع حقق أهدافه على 4,9% .

جدول رقم (27)

تحقيق أهداف المشروع

الاستجابة	التكرار	النسبة
نعـــــم	81	79,4
لا	5	4,9
إلى حد ما	16	15,7
عدد المستجيبين	102	100,0

المجالات	التكرار
ـ رفع الوعى فى مجالات متعددة *	41
ـ الوصول إلى العدد المستهدف الوصول إليه (أفراد/ورش عمل/ندوات/تدريب)	25
ـ فض عدد كبير من المنازعات الأسرية ، وتقديم المساندة القانونية	14
ـ رصد حالات العنف ، وتقديم المشورة والحماية ، وإعادة التأهيل	9
ـ تكوين شبكات مع جهات متعددة لتقديم خدمة متكاملة	9
ـ بناء قدرات العاملين فى المشروعات ومقدمى الخدمة والرائدات والأطباء والمسنات	6
ـ استخراج أوراق رسمية (بطاقات/رقم قومى/وبطاقات انتخابية)	9
ـ بناء قدرات جمعيات أخرى وتدريب العاملين فيها	8
ـ تكوين لجان مجتمعية للقيام بأنشطة تنموية وثقافية	5
ـ إقامة معسكرات ومسابقات فنية وثقافية ورياضية	3
ـ خطب دينية ودروس دينية	3
	1
	1

ـ تكوين قاعدة بيانات	1
ـ طباعة تقويم سنوى يحوى رسائل توعية قانونية	1
ـ إصدار وثيقة رأى تعبر عن حقوق المرأة	1
ـ إعداد دليل تدريبى على الحقوق الإنجابية	
ـ إرسال رسائل على المحمول للتوعية بالصحة الإنجانية	

أما أهم الإنجازات التى حققتها هذه المشروعات فهى تشمل ما يلى :

(*) شملت مجالات التوعية (الصحة الانجابية/الختان/الزواج المبكر/جرائم الشرف/مرض الإيدز/الحقوق الاجتماعية والسياسية/قيمة العمل/المشاركة فى صنع القرار/العنف بكل أشكاله/القبول المجتمعى للمرأة /تصحيح صورة الذات/توازن علاقات النوع/مشكلات قوانين الأحوال الشخصية) .

رغم تنوع الأنشطة التى ذكرتها المشروعات إلا أن أكبر عدد منها انحصر فى مجالات رفع الوعى فى مجالات العنف ، والصحة الإنجابية ، وعلاقات النوع ، وتصحيح صورة الذات . تلى ذلك الاهتمام بالتصدى للمشكلات أو المنازعات الأسرية وتقديم المساندة القانونية . يذكر هنا أن نسبة كبيرة من الاستجابات على هذا السؤال ذكرت أن أهم الإنجازات هى قدرة المشروع على تحقيق المستهدف منه ، أيا كانت طبيعة هذا المستهدف . ورغم القلة النسبية لعدد المشروعات التى اهتمت بتقديم الحماية وإعادة التأهيل للمعنفات من النساء إلا أنها تشكل نشاطاً مهماً على صعيد مواجهة قضايا المرأة ومشكلاتها ، وتنشغل بنفس قضية تعديل أوضاع المرأة المشروعات التى اهتمت بإصدار وثائق رسمية للنساء (البطاقة الشخصية والبطاقة الانتخابية) . من الأنشطة الهامة أيضاً بناء القدرات سواء كانت للقائمين بتقديم المساعدة ، أو للجمعيات المشاركة فى النشاط .

والجدول التالى رقم (28) يوضح العقبات التى واجهت أو تواجه المشروعات محل الدراسة

جدول رقم (28)

العقبات التى واجهت (أو تواجه) المشروعات

العقبـــــات	التكرار	النسبة
صعوبة الوصول إلى المستهدفين	31	30,4
مشكلة التمويل	29	28,4
عدم وجود خطة للاستدامة	24	23,5
تعقيد الإجراءات الإدارية الرسمية	22	21,6
نقص القدرات الفنية اللازمة للعمل فى المشروع	16	15,7
مشكلة التنسيق بين الجهات ذات الصلة	15	14,7
عدم تجاوب المستهدفين	14	13,7
مشكلة المكان	12	11,8
نقص التجهيزات المادية	10	9,8
عدم وجود مؤشرات للتقييم	7	6,9

نقص الموارد البشرية	5	4,9
عدم وضوح غايات المشروع وأهدافة وصعوبة قياس الأهداف	4	3,9
عدم وجود وثيقة للمشروع	1	1,0

هذا الجدول السابق رقم (28) يوضح أن أهم العقبات التى واجهتها المشروعات محل الدراسة هى صعوبة الوصول إلى المستهدفين ومشكلات التمويل ، وتعقد الإجراءات الإدارية الرسمية ، وعدم وجود خطة للاستدامة (30,4% ، 28,4% ، 23,5% ، 21,6% على التوالى) . يلى هذه المشكلات الرئيسية نقص القدرات الفنية اللازمة ، ومشكلة التنسيق بين الجهات ذات الصلة (15,7% ، 14,7%) ، ثم عدم تجاوب المستهدفين (13,7%) . وتتراوح النسب للمشكلات المتبقية ما بين (1% ، 11,8%) ، وهى المشكلات التى تبدو فى عدم توافر المكان المناسب أو التجهيزات الكافية للقيام بأنشطة المشروع ، وغياب مؤشـرات التقييم ، وعدم وضوح الغايات والأهداف . ورغم وجود هذه المشكلات السابقة إلا أن (13) مشروعاً من هذه المشروعات أقرت بعدم وجود مشكلات ، إما لأنها بالفعل ليس لديها مشكلات ، وإما لأنها مازالت فى بداية المشروع ولم تبدأ المشروعات تواجه مشكلات بعد .

أساليب مواجهة والتغلب على المشكلات

تتغلب المشروعات على صعوبة الوصول إلى المستهدفين عن طريق الإعلان عن المشروع فى الصحف ، والاستعانة بطلبة الجامعات للوصول إلى المستهدفين ، أو عن طريق الخروج إلى مناطق أخرى للعمل ، ومحاولة إقناع الجهات ذات الصلة للمساعدة ، وعن طريق الربط بين الخدمات الأساسية التى يقدمها المشروع وتقديم بعض الخدمات العينية مثل صرف الأدوية أو توقيع الكشف الدورى .

أما مشكلات التمويل ، فإن عدم وصول التمويل فى الوقت المناسب يعطل بداية المشروع ، كما أن ضآلة التمويل تدفع إلى الاعتماد جزئياً على متطوعين مما يقلل كفاءة الأداء وجديته . وقد تلجأ بعض المشروعات إلى جمع التبرعات ، أو الاعتماد على الذات .

ورغم أهمية المشروع ـ من وجهة نظر المسئولين عنه ـ فإن انتهاءه بانتهاء التمويل يعنى عدم الوصول إلى الشرائح التى كان بالإمكان خدمتها ، ومن يتعين الوصول إليهم ، وأمام هذه المشكلات تلجأ المشروعات إلى طلب التمويل من الجهة التى قامت بتمويل المشروع فى مرحلة سابقة ، أو طلب تمويل من جهات أخرى ، ويلجأ البعض إلى الاعتماد على الذات من أجل استمرار المشروع .

ويشكل تعقّد الإجراءات الإدارية الرسمية مشكلة أخرى تبدو فى تداخل الاختصاصات والاحتياج إلى تصاريح وموافقات ، وصعوبة التنسيق بين الجهـات ذات الصلة ، أو تفعيل بروتوكولات التعاون . ويتم التغلب على ذلك عن طريق مخاطبة المسئولين على أعلى المستويات ، والمطالبة بتخفيف الإجراءات .

وتواجه المشروعات التى تعانى من نقص القدرات الفنية اللازمة للعمل فى المشروع هذه المشكلة عن طريق الاستعانة بالمتخصصين فى التدريب والتعاقد معهم ،أو الاستعانة بخبرات جمعيات أخرى عاملة فى المجال ، وتدريب كوادر .

وتعالج مشكلات نقص المكان أو التجهيزات عن طريق الاتفاق مع أندية أو قاعات تابعة لهيئات أو جامعات لعقد الندوات التى تحتاج إلى أماكن متسعة لاتتوافر لـدى الجميع . غير أن بعض المشروعات التى عانت من نقص التجهيزات أقرت أنها أثرت على فاعلية المشروع ، ودفعتهم إلى الالتجاء إلى حلول متبورة لاستغلال ما هو متاح منها .

أما الجوانب شديدة الأهمية مثل دراسة الجدوى ومؤشرات التقييم فلم تكن من المشكلات الملحة إلا بالنسبة لعدد قليل من المشروعات لم يزد عددها علـى ثمانيـة مشروعات ، ويؤكد ذلك على ما سبق طرحه عند الحديث عن أهم الإنجازات المتحققة ، حيث اعتبر عدد كبير منها أن تغطية العدد المطلوب الوصول إليه ، أو عقد الندوات والورش المنصوص عليها فى المشروع هو الدليل على الإنجازات المتحققة دون أن تلتفت هذه المشروعات إلى معرفة الأثر المتحصل ، أو العلاقة بين ما تم إنجازه وبين تحقيق أهداف المشروع ، ولهذا فإن كل المشكلات التى أثيرت فى الجزئية السابقة لم تؤثر على استمرار المشروع حيث أمكن التغلب عليها واستمرار المشروع ، وذلك فى حالة 62 مشروعا من إجمالى 102 مشروع التى غطتها الدراسة . أما التأثير المذكور فى باقى المشروعات فقد جاء التعبير عنه كما يلى :

- تأخير فى الإنجاز ، وتعطل سير المشروع لبعض الوقت .
- نقص الأعداد التى كان من المستهدف الوصول إليها .
- عدم تحقيق الأهداف بالصورة المرجوة .
- اختصار بعض الأنشطة التى كان من المقرر القيام بها أو القيام بها ولكن بجودة أقل .
- فقد الحماس لدى العاملين أو انصرافهم عن المشروع .
- إضافة أعباء مالية على المشروع لتعويض نقص التدريب والكفاءات اللازمة لسير المشروع .

سادسا : الرؤية المستقبلية

يتناول جدول رقم (29) المقترحات لتحسين المشروعات من وجهة نظر القائمين بها .

جدول رقم (29)
مقترحات لتحسين المشروع

المقترحات	التكرار	النسبة
التخطيط للمشروع	47	61,8
تنفيذ المشروع	44	57,9
تقييم المشروع	43	56,6
تمويل المشروع	48	63,2
مشاركة المرأة فى إدارة المشروع ومشاركة الرجل فى كل مشروع للمرأة	31	40,8
عدد المستجيبين	102	ـ

هذه النتائج السابقة مثيرة للجدل ، وذلك لعدم اعتبار غياب التقييم كمشكلة عند عرض المشكلات ، ثم الإشارة فى مقترحات تحسين المشروع إلى أهمية وجود التقييم إذا أريد لهذا المشروع أن يتم بصورة أفضل ، وقد عبرّ عن ذلك 56,6% من المشروعات . ويرى المسئولون عن هذه المشروعات أن مكّون التقييم يتعين أن يحتّل أهمية كمكوّن رئيسى فى المشروع وأن تكون له آلياته ، وأن يكون مرحليا ، وأن تقوم به جهات خارجية ، وأن يتم تقييم الأثر المتحصل على الفئات المستهدفة عقب الانتهاء من كل نشاط ، وأن يتم تطوير المادة المقدمة كلما استدعى الأمر ذلك حتى تقدّم بصورة أكثر كفاءة .

أمّا المقترحات الخاصة بالتخطيط فقد أفادت النتائج ما يلى :

- وجود خطة واضحة المعالم وقابلة للتنفيذ منذ بداية المشروع .
- مشاركة العاملين فى وضع الخطة وتحديد الأهداف .
- الاستعداد لتقديم خطة جديدة أكثر تطورا لاستمرار المشروع بعد انتهاء مرحلته الأولى .
- التسويق الجيد للخطط التكميلية لاستدامة المشروع .
- مراعاة تبسيط الإجراءات حتى لايتعطل المشروع سواء فى بدايته أو فى كل مراحله .
- تضمين الخطة تقديم خدمات مباشرة .

* وتتناول المقترحات الخاصة بالتمويل ما يلى :

- مراعاة أن تكون الميزانيات كافية لتغطية أهداف المشروع .
- تنويع جهات التمويل .
- توفير مقابل مادى مجز للعاملين فى المشروع .
- الاعتماد بقدر الإمكان على ميزانيات ذاتية .

* وفى مجال التنفيذ تناولت المقترحات ما يلى :

- تحديد الكفاءة المطلوبة والتدريب لإعدادها ورفع كفاءة العاملين .
- تحسين الخدمات المقدمة فى المؤسسات ذات الصلة بقضايا المرأة .
- التنسيق والتعاون بين المؤسسات المشاركة أهلية كانت أو حكومية .
- توفير منفّذين للمشروع على دراية وفهم ومعرفة .
- تشكيل لجان من المجتمع تعمل على استمرار المشروع .

وأخيرا فإن مشاركة المرأة فى المشروعات جاء مختلفا بعض الشىء عما جاء فى الاستمارة الخاصة بجمع البيانات ، وذلك لأن ما جاء فى المقترحات أشار إلى أهمية مشاركة المرأة فى إدارة المشروعات وليس فى المشروعات بصورة عامة ، ويؤكد على ذلك البيانات السابقة ما عبّرت عنه من تواجد مكثّف للنساء فى مشروعات المرأة ، بالإضافة إلى المطالبة ليس بمشاركة أكبر للمرأة بل بمشاركة أكبر للرجل فى المشروعات التى تتعلـق بالمرأة .

وبصورة عامة فإن التخطيط الجيد ، والتمويل الكافى استحوذتا على أعلى نسب فى مقترحات التطوير المستقبلى للمشروعات .

* أهم المجالات المقترحة لإنشاء مشروعات جديدة :

تضمنت أهم المجالات والاقتراحات التى جاءت من المسئولين عن إدارة المشروعات محل الدراسة وموضوعات متعددة حاولنا فيما يلى تجميعها فى مجلات متسعة لسهولة العرض :

1 ـ إنشاء دور رعاية ومراكز استماع ومشورة واعادة تأهيل وتقديم الحماية اللازمــة للمعنفات	30 15
2 ـ التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة وتطوير قدراتها للمشاركة فى المجتمع	16 10
3 ـ التوعية بالحقوق السياسية ودعم مهارات المشاركة السياسية	8
4 ـ تعديل الاتجاهات السلبية وإحداث التوازن فى علاقات النوع والمواطنة وحقــوق الإنسان	7 7
5 ـ حماية ورعاية المطلقات والأرامل والنساء العائلات لأسر	6
6 ـ المشروعات الصغيرة ، والتدريب على مهن غير تقليدية تتفق واحتياجات سوق العمل	5 3
7 ـ التوعية بالحقوق القانونية وتقديم خدمات قانونية	3
8 ـ تأهيل وتوعية ومساندة الشباب من الجنسين المقبلين على الزواج	3 3
9 ـ حل مشكلات الأسرة والصراعات الداخلية وأشكال الزواج غير الرسمى	3 2
10 ـ مناهضة التحرش والاغتصاب ومواجهة من تتعرض لذلك	1
11 ـ رعاية السيدات ذوات الاحتياجات الخاصة	1
12 ـ تعديل قوانين الأحوال الشخصية ، والقوانين التى تناهض المرأة	
13 ـ التربية الجنسية والصحة الإنجابية	1
14 ـ الاهتمام بالمرأة الريفية ومشاركتها فى الأعمال الزراعية أو غير الزراعية	
15 ـ تنمية الوعى البيئى ومخاطر غياب هذا الوعى	
16 ـ إنشاء نادى للفتيات	
17 ـ إعداد جليسات وجلساء للمسنين	
18 ـ تشكيل لجان مجتمعية لتحمل مسئولية تنمية مجتمعاتهم	
19 ـ إعداد نماذج من السيدات الناجحات فى كافة المجالات لحمل مسئولية تغيير أوضاع المرأة	

هذا العرض السابق يوضح مجالات الاهتمام لدى المؤسسات والهيئات التى غطتها الدراسة ، ورؤيتهن للمشروعات التى يحتاج لها المجتمع المصرى للنهوض بالمرأة .

* احتلت الأهمية الأولى : المشروعات التى تتناول حماية وتأهيل المعنفات أو ضحايا العنف من النساء سواء كان بإنشاء دور الاستضافة ، أو مراكز الاستماع والمشورة ، أو جهود إعادة التأهيل .

* احتلت المرتبة الثانية المجالات التى تتناول التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، والقانونية ، والسياسية للمرأة وتطوير مشاركتها فى الحياة العامة والسياسية ، مع تركيز عدد من المقترحات على التنمية الاقتصادية تحديدا ، والمشروعات الصغيرة لاسيما ما هو غير تقليدى منها وما يتسق واحتياجات سوق العمل .

* تلى هذه المجالات السابقة الاهتمام بعلاقات النوع ، وعدم التمييز ، والمواطنة ، وحقوق الإنسان ، ورعاية المطلقات والأرامل والعائلات لأسرهن .
* اشتمل عدد آخر من المقترحات على مشروعات فى مجال التوعية بالحقوق القانونية تحديداً ، وتقديم الخدمات فى هذا المجال ، وتعديل قوانين الأحوال الشخصية والقوانين الأخرى المناهضة للمرأة .
* اهتمامات متبانية أخرى ـ وإن كانت أقل عددا ـ إلا أنها تناولت قضايا مهمة . تعرضت هذه المقترحات إلى التربية الجنسية والصحة الإنجابية ، وتنمية الوعى البيئى ومخاطر التدهور فيها ، والاهتمام بالمرأة المسنة ، وذوات الاحتياجات الخاصة ، والاهتمام بالمرأة الريفية ، وأخيرا تشكيل وعى مجتمعى وقيادات محلية لحمل مسئولية تنمية وتطوير مجتمعاتهم ، وأيضا إعداد فرق من النساء الناجحات فى المجالات المتبانية ليقمن بأنفسهن بالدعوى لتعديل أوضاع المرأة والتغلب على المشكلات التى تواجهها .

نتائج واستخلاصات

- شملت هذه الدراسة 102 مشروعا اجتماعيا موجهاً إلى المرأة ، روعى فى اختيارها أن تتجه أهدافها إلى تعزيز المكانة الاجتماعية للمرأة ودورها فى الأسرد والمجتمع ، ومواجهة صور التحيز والتمييز السلبى ضدها ، والحماية من العنف بكل أشكالة ، ورفع وعيها تجاه النوع الاجتماعى ، وتكوين المهارات وصقل القدرات .
- شكلت الجمعيات الأهلية وزناً كبيراً فى القيام بهذه المشروعات بالقياس إلى ما تقوم به المؤسسات والوزارات المعنية ذات الصلة بقضايا المرأة . يؤخذ ذلك مع الحذر أن ما تقدمه الدراسة ليس عينة ممثلة للتوزيع الفعلى لهذه المشروعات .
- تطبق هذه المشروعات فى عدد كبير من المحافظات والمدن والقرى يفوق بكثير عددها الوارد فى هذه الدراسة .
- أبرز الفصل الذى عالج أوضاع المرأة المصرية استمرار أمية المرأة الريفية عالية ، وانكماش الفجوة فى التعليم بين الذكور والإناث فى مراحل التعليم التالية ، وبالنسبة للأجيال الأحدث سنا ، كما أوضحت بيانات الحالة الصحية ، استمرار نمط الأسرة كبيرة الحجم مع ارتفاع نسبى فى الإقبال على تنظيم الأسرة ، وانخفاض واضح فى وفيات الأمهات ، ووفيات الرضع . وفى مجال العمل لازالت مساهمة المرأة فى قوة العمل ضعيفة ، ولازالت فرص العمل أمامها ـ لاسيما فى القطاع الخاص ـ محدودة بالقياس إلى فرص الرجل . أما مشاركتها السياسية فهى ضعيفة للغاية وفرص تطويرها ليست كبيرة ، والطريق إلى ذلك ليس معبداً . وتحمل الثقافة الكثير من القبول لصور عنف ضد المرأة رغم وجود جهود متبانية لحمايتها . أما السعى لعلاج ما يطلق عليه بالعنوسة عن طريق تعدد الزوجات فهو من الأمور المثيرة للجدل الشديد لاسيما أن

المشكلة اجتماعية واقتصادية فى الأساس وحلها على هذا النحو فيه إهانة للمرأة والرجل على السواء .

- رغم تعدد مصادر التمويل لهذه المشروعات إلا أن المنظمات الدولية تقوم بتمويل أغلب هذه المشروعات مما يمثل خطورة على إمكانية استمرار هذه المشروعات بعد انتهاء التمويل المقرر لها بغض النظر عن أهمية هذه المشروعات .
- تسهم المرأة بدور كبير سواء كمديرة للمشروع ، أو كمساهمة فيه كعضوه فى الإدارة أو فى مجمل العاملين به .
- تحتل المشروعات الموجهة إلى العنف ضد المرأة أعلى نسبة بين المشروعات التى تمت دراستها . يليها رفع الوعى الصحى والحماية من الأمراض ثم المساندة القانونية والوعى القانونى ، والتدريب إعداد الكوارد . وتتوزع باقى المشروعات بين الاهتمام بمشكلات الأسرة ومناهضة أشكال الزواج غير الرسمى ، ودعم الجمعيات والشراكة بينها وأخيرا استخراج الأوراق الرسمية .
- رغم تنوع الأنشطة المحققة لأهداف المشروعات ، إلا أن التركيز على أنشطة التوعية وتعديل المفاهيم احتلت أعلى الأنشطة نسبة ، يليها تنمية المهارات ، وإعداد الكوادر ، ثم برامج الحماية وتوفير الرعاية ، وإعادة التأهيل ، وتأتى أخيراً الأنشطة التى تتوجه إلى توفير مؤسسات الرعاية .
- اقتصر مكوّن التقويم ـ رغم أهميته البالغة ـ على اعتبار الوصول إلى أكبر عدد من المستهدفين مؤشراً كافياً لتقييم المشروع ، وغاب الاهتمام بالتقييم المستمر للأهداف ، وبنود إنفاق الميزانيات ، وقدرات العاملين ، والاهتمام بالكيف قبل الكم .
- ورغم الإشارة إلى المشكلات التى واجهتها المشروعات ، إلاّ أن أغلبها استمر حتى نهاية المشروع ، أو استمر فى إنجاز المشروع رغم المشكلة .
- تمثلت أهم المشكلات المثارة فى صعوبة الوصول إلى المستهدفين ، ومشكلات التمويل ، ثم تعقّد الإجراءات الإدارية وعدم وجود خطة للاستدامة ، بينما احتلت مشكلات عدم وجود مؤشرات للتقييم ، وعدم وجود وثيقة للمشروع ، وقصور المتابعة أقل النسب التى أقر المسئولون عن المشروعات أنها من المشكلات التى واجهتهم ، رغم أن أدوات التقييم التى اعتمدت عليها هذه المشروعات لم يخرج عن الملاحظة ، ومراجعة الأعداد التى تم الوصول إليها ، أو سؤال المستهدفين عن رأيهم فيما سمعوه أو تم تدريبهم عليه . وهذه الآليات أو الأدوات إذا جاز قبولها فهى لايمكن أن تكون كافية لما يهدف التقييم الوصول إليه . وتجدر الإشارة إلى عدم وجود أى ذكر لدراسات الجدوى قبل بداية المشروع رغم أهميتها القصوى .
- يذكر لهذه المشروعات ـ أو لعدد كبير منها ـ القدرة على تلمس حلول ـ بعضها غير تقليدى ـ لمواجهة المشاكل التى تعرضت لها هذه المشروعات ، يذكر منها اللجوء إلى مؤسسة أخرى لديها المكان المناسب ، أو الكفاءات البشرية المطلوبة لكى يعالج مشكلات عدم وجود المكان أو نقص الكفاءات . ومن هذه الحلول أيضا عقد بروتوكولات وتعاون مع من يستطيع أن يوفّر النواقص ويسهم فى حل المشكلات . لجأت بعض المشروعات إلى محاولة الوصول إلى المسئولين على أعلى مستوى لحل مشكلة تعقيد الإجراءات .

- تأثير هذه المشكلات المثارة على المشروعات أنها عطلت بداية المشروع ، أو أجبرت القائمين عليه على اختصار بعض الأهداف ، أو تغيير بعض الأنشطة ، وفقد حماس العاملين فى المشروع ، وعدم تحقيق الأهداف بالصورة المرجوة . هذه النتائج والآثار السلبية المثارة تعّد نتائج هامة جدا يتعين أخذها بعين الاعتبار ، ومحاولة تجنب المشكلات التى أدّت إليها .
- تعبّر مقترحات تحسين هذه المشروعات وغيرها عن أهمية وجود خطة واضحة للمشروع ، وميزانيات مدروسة وكافية لتحقيق الأهداف ، مع التأكد من كفاءة العاملين فـي المشروع ، وتوافر المهارات اللازمة قبل الموافقة على المشروع . وأن يكون مكوّن التقييم موجودا على أن يتم أثناء تنفيذ مراحل المشروع وفى نهايته ، وأن يقوم بالتقييم جهات خارجية .
- من المقترحات ذات الأهمية أن يشتمل كل مشروع على جانب خدمى يعنى بتقديم خدمة ما يحتاجها جمهور المستهدفين ، وهذا ما عبرت عنه الخبرة العملية للقائمين بالمشروعات ، والذين رأوا أن هذا الجانب يؤدى وظيفة إيجابية فى الوصول إلى المستهدفين باعتبارة حافزا لهم على الالتزام بأهداف المشروع وأنشطته .
- يضاف ما سبق أن تتضمن ميزانية المشروع حوافز ومكافآت مشجعة للقائمين عليه ، وأن يتسم المشروع بسهولة الإجراءات وبساطتها ، والبعد عن التعقيدات الإدارية .
- من هذه المقترحات الهامة أن يكون لكل مشروع هدف واضح يتجه إلى تكوين لجان محلية فى كل مجتمع يخدمه المشروع تكون لديها الصلاحيات بضمان استدامــة المشروع ، والاعتماد فى تحقيق هذه الاستمرارية على الذات ، حتى لاينتهى كل مشروع بانتهاء الميزانية المخصصة له .
- تم اقتراح تسعة عشرة مجالا لإقامة مشروعات مستقبلية بعضها موجود بكثرة فى الوقت الحالى . من أكثر المشروعات التى لقيت إجماعا تلك التى تتناول حماية وإعادة تأهيل ضحايا العنف من النساء ، والتنمية الشاملة (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة) ، وتطوير قدراتها لمزيد من المشاركة فى تنمية نفسها ومجتمعها . ومن المقترحات التى لم تحصل على مساحة كبيرة رغم أهميتها المشروعات التى تتصدى لموضوع الحقوق الإنجابية ، والتربية الجنسية ، ومشكلة الزيادة السكانية المنفلته ، ونظن أنها مجالات تستأهل أن تأخذ حيزا أكبر من الاهتمام عند اختيار أو وضع خريطة للمشروعات المستقبلية .

الملاحـــــق

ملحق رقم (1) [*]

توزيع الجمعيات الأهلية بحسب المحافظات

م	اسم المحافظة	عدد الجمعيات
1	القاهرة	2788
2	الإسكندرية	1467

3	القليوبية	682
4	الجيزة	1399
5	الغربية	513
6	البحيرة	303
7	مرسى مطروح	141
8	كفر الشيخ	262
9	المنوفية	791
10	الدقهلية	761
11	الشرقية	1109
12	دمياط	252
13	السويس	280
14	الإسماعيلية	262
15	البحرالأحمر	111
16	بورسعيد	212
17	شمال سيناء	179
18	جنوب سيناء	30
19	بنى سويف	250
20	الفيوم	318
21	المنيا	976
22	أسيوط	456
23	الوادى الجديد	147
24	سوهاج	469
25	قنا	641
26	أسوان	355
الإجمالى		15154

(*) الاتحاد العام للجمعيات ، دليل الجمعيات الأهلية ، نتائج مشروع قاعدة بيانات الجمعيات الأهليــة ، القاهرة ، مطابع خضر ، 2007 .

ملحق رقم (2)

مصادر جمع المادة

م	أسماء الجهات الأهلية أو الحكومية	المحافظة
1 ـ	رابطة المرأة العربية وفروعها فى المحافظات الأخرى	القاهرة
2 ـ	هيئة كير الدولية وفروعها	القاهرة
3 ـ	جمعية نهوض وتنمية المرأة	الجيزة
4 ـ	المركز المصرى لحقوق المرأة	حلوان

5 ـ	جمعية تنمية الأسرة بالجيزة	الجيزة
6 ـ	الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية وفروعها فى المحافظات الأخرى	القاهرة
7 ـ	جمعية المرأة والمجتمع	الجيزة
8 ـ	جمعية المرأة للتنمية الإنسانية (حياتى)	القليوبية
9 ـ	جمعية النديم	القاهرة
10 ـ	المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة	الجيزة
11 ـ	المرأة الجديدة	الجيزة
12 ـ	مركز قضايا المرأة	الجيزة
13 ـ	مؤسسة حلوان لتنمية المجتمع (بشاير)	حلوان
14 ـ	جمعية آكت ACT	القاهرة
15 ـ	ملتقى تنمية المرأة	الجيزة
16 ـ	جمعية النشاط النسائى	القاهرة
17 ـ	الجمعية المصرية للتنمية الشاملة	الجيزة
18 ـ	جمعية حواء المستقبل بالمنيا	المنيا
19 ـ	جمعية تنمية المجتمع المحلى بماقوسه	المنيا
20 ـ	جمعية رسالة نور لتنمية المرأة والمجتمع	المنيا
21 ـ	جمعية الوعظ والإرشاد بالمنيا	المنيا
22ـ	جمعية الجيزويت والفرير بالمنيا	المنيا
23 ـ	جمعية سان مارك بالمنيا	المنيا
24 ـ	الجمعية النسوية للتنمية الاجتماعية بمطاى	مطاى (المنيا)
25 ـ	جمعية المنشية للتربية بمنشأة الذهب القبلية (العبيد)	المنيا
26 ـ	جمعية الشابات المسيحية بالمنيا	المنيا
27 ـ	جمعية الأمل للنهوض بالمرأة بنزلة حسن	المنيا
28 ـ	جمعية الصعيد للتربية والتنمية بالمنيا	المنيا
29 ـ	رابطة المرأة العربية بالمنيا	المنيا
30 ـ	جمعية سيدات الأعمال	المنيا
31 ـ	جمعية الشبان المسيحية بالإسكندرية	الاسكندرية
32 ـ	مركز الابراهيمية للإعلام	الاسكندرية
33 ـ	جمعية المرأة والتنمية	الاسكندرية
34 ـ	الجمعية المصرية لخريجات الجامعة	الاسكندرية
35 ـ	المجلس القومى للمرأة	القاهرة
36 ـ	مركز بحوث الجامعة الأمريكية	القاهرة
37 ـ	وزارة التضامن الاجتماعى	القاهرة
38 ـ	وزارة الصحة والسكان	القاهرة

ملحق رقم (3)

اسماء المشروعات

1 ـ العنف ضد المرأة 2	25 ـ مبادرة وصول النساء للعدالة 2
2 ـ مناهضة العنف الأسرى 9	26 ـ رفع الوعى بحقوق الأطفال والنساء 2
3 ـ حماية واستضافة المرأة المعنفة 3	27 ـ الاتصال للصحة 1
4 ـ مشورة واستماع للمعنفات 3	28 ـ معل لمواجهة الايدز/والحد من انتشار الايدز 3
5 ـ أيرة سعيدة خالية من العنف الأسرى 1	29 ـ التنمية والدعوة لخدمات الصحية الإنجابية 6
6 ـ مناهضة العنف الجنسى 1	30 ـ الصحة الإنجابية 3
7 ـ الخط الساخن 1	31 ـ محددات الاجهاض 1
8 ـ العلاج والتأهيل النفسى لضحايا العنف الأسرى1	32 ـ برنامج صحة الأسرة 1
9 ـ حماية الأسرة ورعايتها 2	33 ـ إعداد كوادر العمل فى المنظمات غير الحكومية 2
10 ـ عدالة الأسرة 2	34 ـ تدريب وتنمية مهارات المرأة 1
12 ـ مساندة محاكم الأسرة 2	35 ـ تدريب وتنمية مهارات المرأة القيادية 1
13 ـ سلامة وأمان 6	36 ـ تفعيل الشباب من الجنسين للمشاركة فى الحياة العامة 3
14 ـ مكتب شكاوى المرأة 1	37 ـ تنمية الشباب على المشاركة المجتمعية فى سيناء 1
15 ـ دعم الحقوق لتغيير قوانين الأحوال الشخصية1	38 ـ تعزيز دور المرأة لصناعة المستقبل 1
16 ـ اعرف حقك 1	39 ـ دعونا ننمو معا 1
17 ـ وحدة الخدمات القانونية 1	40 ـ المرأة العربية تتكلم
18 ـ التوعية الاجتماعية والقانونية : دور الإعلام 1	
19 ـ مناهضة ختان الإناث	

5 20 ـ تدريب المؤسسات القاعدية على مناهضة العنف 1 21 ـ مركز استماع وارشاد 1 22 ـ دعم حقوق المرأة 1 23 ـ إصلاح أوضاع المرأة المصرية 1 24 ـ متابعة أشكال التنمية ضد المرأة 1	1 41 ـ ترقية الفتيات العاملات بمركز جاد السيد 1 42 ـ منتدى الشابات 1 43 ـ تدريب العاملين فى مؤسسات المجتمع المدنى على مناهضة العنف ضد المرأة 1

44 ـ تنمية قدرات المشاركة السياسية والمجتمع للمرأة	1
45ـ مشروع الرقم القومى	2
46 ـ انطلاقة	1
47 ـ نادى نسائى	1
48 ـ تحسين القدرات الاجتماعية للنساء	1
49 ـ توازن النوع الاجتماعى والحكم الرشيد	1
50 ـ وحدة الرصيد الإعلامى	1
51 ـ المرأة والتحول الديموقراطى والمشاركة	1
52 ـ حوار وطنى للمشاركة والحكم الجيد	1
53 ـ تنظيم المجتمع	1
54 ـ إعداد كوادر ورائدات اجتماعيات	1
55 ـ دار ضيافة لمن لا عائل لهن	1
56 ـ تنمية القدرات المؤسسية لبيشة عامر	1
57 ـ حقوق النساء فى المياة	1
58 ـ دعم الشبكات الزراعية لخدمة النوع الاجتماعى	1
59 ـ التمكن الاجتماعى والقانون والاقتصادى والصحى	1
لبور سيناء	1
60 ـ مخاطر الزواج العرفى وزواج الأجانب	1
61 ـ آثار الزواج غير الرسمى	1
62 ـ برنامج التعبئة المجتمعية	

ملحق رقم (4)
مصادر التمويل

1 ـ اليونيسيف	23 ـ مؤسسة جلوبال الدياكونية
2 ـ الاتحاد الأوروبى	24 ـ الأكاديمية العربية للنقل البحرى
3 ـ هيئة كير	25 ـ هيئة الإغاثة الكاثوليكية
4 ـ كاريتاس	26 ـ هيئة نوفب
5 ـ وكالة التعاون الفنى الألمانى	27 ـ الجيزويت
6 ـ المعونة الأمريكية / والسفارة الأمريكية	28 ـ الصندوق الاجتماعى للتنمية
7 ـ أوكسفام	29 ـ وزارة الصحة
8 ـ الصندوق السويسرى	30 ـ وزارة التضامن الاجتماعى
9 ـ هيئة المعونة الألمانية	31 ـ المجلس القومى للأمومة والطفولة
10 ـ مؤسسة فورد	32 ـ المجلس القومى لمرأة
11 ـ صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية	33 ـ الشبكة النسوية العربية
12 ـ الجامعة الأمريكية	34 ـ مؤسسة بنك مصر للتنمية وخدمة المجتمع
13 ـ هيئة المعونة الكندية	
14 ـ السفارة الهولندية	
15 ـ السفارة البريطانية	
16 ـ الهيئة السويدية KTK	
17 ـ فريدريش إيبرت	
18 ـ هيئة التعاون الأسبانى	
19 ـ شركة كيمونكس انترناشيونال	
20 ـ السفارة الفنلندية (المركز الثقافى)	
21 ـ شركة شل	
22 ـ مؤسسة ساويرس	